الجلسة الثامنة بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 14 شوال 1421 (2001/01/09)
- **الرئاسة** : السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستارين
- **التوقيت** : ساعتان وسبع وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المشتشارين يخصص المجلس كالمعتاد هذه الجلسة بأسئلة السادة المستشارين، أوجه الحكومة عليها، كما يتضمن جدول لأعمال هاته الأمسية أيضا التصويت على المواد المعدلة لمشروع القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.

إذن ستكون هناك جلستين، الجلسة المعتادة للأسئلة الشفوية، تم تليها جلسة أخرى لتصويت على مشروع قانون، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة الى السيد الأمين لإصلاح المجلس على ما جد من مواصلات. فليتفضل السيد الأمين.

المستشار السيد علي لطفي الأمين :

... إلى 9 يناير 2001 توصلت رئاسة مجلس المشتارين بعدد من الأسئلة الشفهية والكتابية، عدد الأسئلة الشفهية 18 سؤال وعدد الأسئلة الكتابية 16 سؤال، هذا ماجد بالنسبة للمراسلات المتعلقة بمجلس المستشارين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الأمين، كما أبلغ السادة المستشارين أن هناك أربع إحاطات علم المجلس في قضايا طارئة متنوعة هناك إحاطة من طرف فريق الحركة الشعبية، إحاطة من فريق الإتحاد الدستوري، إحاطة من فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية، ثم مرة ثانية إحاطة علم المجلس من طرف فريق الحركة الشعبية، إذن أعطي الكلمة لأول متدخل في إطار إحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128 من الدستور، أعطي الكلمة لرئيس فريق الأصالة الغربية والعدالة الإجتماعية، فريق الحركة الشعبية، السيد الرئيس لكم الكلمة (أذكر بالتوقيت دقيقتين).

المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

لقد تناقل كثير من الصحف وجود رسالة بعث بها السيد محمد البصري المعروف بالفقيه، الفقيه البصري، الى البرمان بمجلسيه، وانتظرنا أسبوعين من أجل إطلاع المستشارين على هذه الرسالة، إلا أنه وبكل أسف لم يقع إطلاع المستشارين على هذه لرسالة كما هو واجب، ففي اجتماع فريقنا اليوم أبلغنا مندوبنا في الفريق بأن هذه الرسالة عرضت فعلا وبإلحاح من فريقنا على المكتب، وانتظرت هذه اللحظة أن تقرأ هذه الرسالة، أو على الأقل ابلاغ المجلس بها.إلا أنه لم يقع شيء من ذلك، ومعلوم أننا في مؤسسة سياسية وأن رجلا سياسيا يحرك الساحة السياسية بمواقفه، لا يمكن أن يقع تجاهل مبادراته لاسيما وهو يطرق باب البرلمان فلذلك نعتقد أن من حق البرلمانيين أن يعلموا رسميا في جلسة عمومية بمثل هذه المسائل،

لأن أي شيء يدخل للبرلمان، وأقول أية وثيقة لا تكسب الصبغة الشرعية الوثائقية، إلا عند تلاوتها في الجلسة العامة، وما دون فهي تعتبر مراسلة إدارية، ومن حق طارق باب البرلمان بالصفة التي يطرق بها البرلمان أن يستجاب بطبيعة الحال الى هذا الحق بغض النظر أن أي تؤيل آخر أو أي بعد آخر من الأبعاد فالمؤسسة البرلمانية قائمة ونحن هنا موجودون، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس فريق... دائما في إطار إحاطة المجلس علما الكلمة لرئيس فريق الاتحاد الدستوري..

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

وما قد أشرقت الدورة الحالية على الانتهاء، ومعقول أن تفعيل عمل اللجن مسألة أساسية في إطار مراقبة الحكومة ودراسة مشاريع القوانين ومقترحات القوانين، ولا يخفى على الحكومة دور هذه اللجن كما أنه لا يخفى عليها بأن المجلس مطالب بالبث في مجموعة من المشاريع التي تمتعت بها الحكومة، كمشروع المحاكم المالية ومشروع تتميم قانون الإستثمار الفلاحي، ومشروع قانون يقضي بتنظيم الإتجار بالمبيدات الفلاحية، كما أن هناك مجموعة من المقترحات والقوانين التي ينتظر البث فيها، وهذا ما استبشرنا فيه خيرا نظرا لأنه سيرفع من مستوى الإنتاج التشريعي بالمجلس، كما أن الحكومة تعلم جيدا مدى الأشغال والأعمال التشريعية المرتقبة في الأيام القادمة، تنفيذا للتوجهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ونذكر من بينها:

القانون المنظم اللامركزية ظهير شتنبر 1976، ومدونة الإنتخابات التي يبني عليها الشعب المغربي أمالا كبيرة لكي تتم الإنتخابات

أساسيا في تشجيع الإستثمار وحماية الشغيلة وتعديل ظهير الحريات العامة. والهدف من طرح هذه المسائل هو تلافي أخطاء سابقة عاشها البرلمان، حيث تأتي الحكومة بعدد كبير من المشاريع وتطلب من المجلس المصادقة عليها في جو من التسرع والضغط الزمني كما وقع في ميثاق التربية والتكوين.

السيد الرئيس، لا تفوتني الفرصة بأن أقول أن للمجلس حرمته وللجان حرمتها فلا يعقل أن يقوم الوزراء بتأجيل عمل اللجان عدة مرات وذلك إذا كنا نتفهم أن للضرورة أحكام، فلا يمكن أن نفهم تأجيل عمل الفلاحة ليتمكن السيد الوزير من الحضور كمشاهد في برنامج تلفزيوني كيف ماكانت أهميته، لأن في نظرنا أعمال اللجن مقدسة ولها أهميتها كأداة أساسية في التشريع، ونطلب من السادة الوزراء أن يحترموا مواعدهم مع هذه اللجن، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

إذا سمحتم أعطي الكلمة لما تبقى من السادة المستشارين الذين يطلبون إحاطة المجلس علما ثم أعطيكم الكلمة. ثالث متدخل دائما في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، رئيس فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية غير موجود، أمر للإحاطة الثانية لفريق الحركة الشعبية، لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الجوهري :

سنستسمح السيد ونستسمح زملائنا فإلى نقط من وراء هذه الإحاطة الأدوات الثانونية التي تستعملها، ولكن الضرورة جعلتنا نلتجئ الى هذه الوسيلة لأنه ليست هناك وسيلة أخرى نلتجئ إليها لتبليغ عملنا إلى الجمهور من جهة وإلى المجلس من جهة ثانية، الأمر يتعلق بأسئلة آنية تتعلق بالفيضانات التي صاحبت نزول الأمطار الأخيرة في البلاد الأسبوع الماضي، وعدت الحكومة بأن نبرمج هذا السؤال وهذه الأسئلة وهي 5 أسئلة من 5 فرق، وفي هذا الأسبوع كذلك وعدت الحكومة بالبرمجة لكنها لم تبرمج لازالت الكثير من

المناطق محاصرة بالأوحال، بالفيضانات. لازالت الكثير من الجهات تنتظر الإفادة، كان من الواجب على الحكومة وعلى وزير التجهيز بصفة خاصة والجهات المسؤولة الأخرى أن تأتي بمبادرة خاصة وتلقائية من الحكومة عند وقوع هذه الفياضانات لإفادة البرلمان مباشرة دون الطلب، لكن مع ذلك لم تأت رغم إلحاحنا ورغم طرح الأسئلة، الأمر لا يستحمل ولا يتحمل التأجيل فلابد أن يكون تدخل الحكومة في الآجال وفي الأوقات المناسبة لتكون لمراقبتنا كبرلمانيين على أعمال الحكومة وعلى عملها مصداقية وأيضا تتيح الفرصة للحكومة أيضا وتعطيها حتى هي فرصة تبين العمل ديالها وتبين الجهود لكتقوم بها وطبعا لابد من إقامة... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

رئاسة الجلسة تجد نفسها محرجة، الجلسة في حد ذاتها مقننة من حيث التوقيت الزمني، الجلسة عادية لكي تعطي الكلمة لأي من كان فالجلسة مخصصة لمراقبة الحكومة، لكن مع الأسف الشديد هناك أسئلة تطرح وبالتالي الحكومة متواجدة لا يمكن لها أن لا تعطي لها الفرصة للإجابة وباستثناء السيد الوزير أعطيكم الكلمة من حقكم.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السادة المستشارين المحترمين،

استمعت الى إحاطة علما في إطار الفصل 128، مع كامل الأسف أنه الآن تنخلقو واحد التقاليد أخرى جديدة بالنسبة للمجلس، ولي هو تيهم في الواقع مراقبة الحكومة هذه جلسة الأسئلة يتعلق بمراقبة الحكومة مراقبة الحكومة محددة بمقتضى الدستور ولا يمكننا أن نضيف وسيلة أخرى إلا وكانت ينص عليها الدستور، الآن هذا الفصل 128 أصبح يعني تياخد واحد الطابع لأوسع لامن الأسئلة ولا من غيرها، ولهذا تضطر الحكومة أنه بما أن الجلسة موجهة للرأي العام، أنه لابد أن تعطي كذلك إضاحات وترد الأمور الى نصيبها.

فيما يخص السيد الرئيس الإحاطة الأولى في نظري أنا، لا تهم الحكومة يعني هذه مسألة داخلية (دردشة) ولكن كلما هنالك أنه الرسائل التي تتلى بالنسبة لبرلمان المجلس هي معروفة وإلا ماغدي يمكنش للناس لكي تراسل لكيفية شخصية، أنه كلهم غادي جيو تتلى الرسائل ديالهم أمام الرأي العام، هاذ المسألة تتهم السيد الرئيس.

النقطة الثانية وهو فيما يخص يعني السيد المستشار لتيطرح الآن الإحاطة علما برنامج ديال عمل اللجن متنفهمش كيفاش غيمكن لنا هذه الإحاطة ندخلها في إطار الفصل 128، حنا اللجان عندها برامج النصوص القانونية محالة على اللجن، المقترحات القانونية محالة على اللجن، الرؤساء لهم كامل الصلاحية في أن يحددوا التاريخ والوزراء يحضرون لجميع اللجن، ولا يمكن أن يسمح الآن بأن القول بأنه وزير ذهب ليحضر برنامج تلفزيوني أو غير، هذا كلام غير مسؤول، السيد الوزير الفلاحة البارح كان هنايا وبدا النقاش فيما يخص المشروع اللي هو متبقى بالنسبة لوزارة الفلاحة لي هو متعلق بالقرض الفلاحي،.والآن النقاش غادي فيه إذن كاين مجالات أخرى ليمكن ناقشو فيها المعارضة، ولكن مشي الأشياء لي تنظن نقولها للري العام واللي هي مشي حقيقية، أنا تنقدر المجهود اللي تيبدلوه السادة المستشارين في اللجن والعمل المتواصل والجاد، وإن كان الحضور قليل ولكن لكي يكونوا احضروا راه حقيقة يشكرونا ويقومون بمجهود جبار سواء كانوا من الأغلبية أو المعارضة، أنا لي تنتمنى أنه كل أعضاء اللجان يكونو حاضرين باش كذلك استفادو ويفيدو الوزراء بالملاحظات ديالهم.

إذن نعتقد بأن ماكاين حتى اضطراب من العمل ديال اللجان، فيما يخص جميع مشاريع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان حريصة على أن تبرمج جميع مشاريع القوانين وكذلك مقترح القوانين.

للإحاطة علما أقول البارحة فقط عقد اللجنة تحت رئاسة السيد الوزير الأول حتى الساعة 10 ليلا، تدارست فيها جميع المقترحات ا

للي تقدموا بها السادة النواب والسادة المستشارين، وحددت الحكومة موقفها بالنسبة لجميع تلك المقترحات والآن ننتظر إلا أن تبرمج داخل اللجن «درتشة» .

بغي نطمئن السيد المستشار بأن الحكومة مهتمة يعني وكاين السيد الوزير الأول متبع هذا يعني الفيضانات اللي وقعات والأضرار اللي حصلت وإحصاء تلك الأضرار والسلطات المحلية منكبة على ذلك وأن الحكومة ستواجه يعني الأمر وعدد ديال الأسئلة الآن اللي مطروحة، أنا شخصيا وافقت عليها كأسئلة آنية اللي غادي يجيو الوزراء المعنيين باش غادي يمكن لهم يجاوبوا على جميع الأسئلة يعني على حساب الإختصاص ديالهم ويعطيو إضاحات للسادة المستشارين على التدابير لي اتخذت الحكومة فيما يخص مواجهة الفياضانات لي حصلت وشكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

فيما يخص الموضوع الذي طرح حول الرسالة التي وجهها السيد محمد البصري المعروف باسم الفقيه البصري، أكيد السيد الرئيس أن رئاسة المجلس توصلت بالرسالة وهاته الرسالة عرضت البارحة على مكتب المجلس، لا أقول تداول في شسائنها المكتب، أخبر بمضمونها، رسالة كيف ما قال السيد الوزير رسالة عادية من مواطن لم يحدد لا الصفة ولا الهوية ولا الإنتماء السياسي ولا النقابي ولا الجمعوي ولا المهني الى غير ذلك، أكيد أن الفقيه البصري كلنا نعرفوه خصوصا وحنا كبرلمانيين باش نقولو جميعا حنا مكنعرفوش السي البصري أبدا، ولكن رسالة في حد ذاتها رسالة عادية، يتوصل المكتب بالعشرات والعشرات يوميا من هاذ الأنواع من الرسائل.

ثانيا: المضمون ديال الرسالة تتعلق بطلب احداث لجنة ديال تقصي الحقائق، فلا رئاسة المجلس ولا المكتب من نوي اختصاص القانون التنظيمي للجن البحث والتقصي واضح، شكون اللي تيحدث؟ من هم الأعضاء الذين يحدثو لجان ديال تقصي الحقائق، هم السادة البرلمانيين هناك نصاب مشي حتى الفرق البرلمانية، مشي حتى الهيئات السياسية البرلمانيين كفرادى، هناك موضوع بحث أن يكون مدقق الى غير ذلك.

وبالتالي الرسالة في حد ذاتها أطلع عليها على مستوى المكتب وكلفنا نحن كأعضاء ديال المكتب بأن نبلغ جميع الفرق ديالنا بمضمونها وعلى السادة المستشارين البرلمانيين، كانوا في مجلس النواب أو مجلس المستشارين أن يتخدوا ما يمكن أن يتخدونه، فبكل بساطة هذا هو الموضوع، لم نهمل الرسالة ولكن لم نعطها أكثر ما يمكن من حجمها، فالمسألة مسألة عادية.

فيما يخص السيد الوزير الموضوع الذي أثير حول إحاطة المجلس علما، فيما يخص تنظيم أشغال المجلس أنا متفق معكم، لكن السيد الوزير هناك مضمون العديد من النصوص التي قدمتموها مضمون هاته النصوص هو استعجالي من أجل ذلك رئاسة اللجنة تقبلت الطلب الذي تقدم به السيد... فقط نثير الإنتباه أن هناك استعجال نظرا لكون بعض النصوص مشتركة ما بين الحكومة ومجلس المستشارين.

إذن بعد هاته التوضيحات إذا سمحام نرجع الى ما نحن بصدد الإجتماع حوله أي مراقبة البرلمان للحكومة، وأبدأ بالأسئلة الشفوية التي كما هي في علمكم 18 سؤالا شفويا.

سؤال أني السيد الوزير المكلف باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، حول التدابير الإستعجالية المتخدة لإنقاذ سكان الدور الآلية بالسقوط.

سؤال موجه من طرف المستشارين المحترمين، السادة نجيب أبدلاس، عبد اللطيف أبدوح والسي عزيز الفلالي، سي نجيب تفضلو لكم الكلمة.

السيد المستشار نجيب أبدلاس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يعتبر السكن اللائق إحدى الشروط الأساسية لصيانة كرامة الإنسان بل أنه يشكل حلم كل فرد من أفراد المجتمع، ورغم الجهود المبذولة من أجل توفير السكن اللائق للمواطنين، فإننا نلاحظ أن شريحة مهمة من المجتمع المغربي لازالت تعاني من مشكل السكن الغير اللائق ابتداء من دور الصفيح وإشكاليات المنازل المهددة بالإنهيار، حيث أكدت بعض التحقيقات العدد الهائل من هذه المنازل ومعاناة سكانها من خطر الموت، بحيث لا تخلو المدينة العتيقة من دور المهددة بالسقوط في كل وقت وحين، خاصة بطنجة والرباط والدار البيضاء وفاس وغيرها من المدن المغربية، مما يجعلنا من حين لآخر نعيش لحظات مأسفة لوفاة ضحايا أبرياء نتيجة إنهيار مثل هذه الدور في غياب الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع حفاظا على أرواح المواطنين، الأمر الذي يجعل هذه الظاهرة تتزايد وتتفاقم بشكل متصاعد وكأن الموضوع لا يعني السلطات العمومية المسؤولة، رغم أن الأمر يتعلق بالطمأنينة وراحة وسكينة وحياة المواطنين التي تزهق من حين لآخر في غياب المراقبة وحماية ضرورية والوقاية المطلوب القيام بها من قبل الجهات المسؤولة وهذا ما دفعني إلى التساؤل على التدابير الإستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها لمعالجة هذا الموضوع الذي لا تخفى خطورته، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد امباركي كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، مطروح بشكل آني نظرا لأهميته على الصعيد الوطني، ولو أن هذا السؤال ليس هو السؤال الذي توصلنا به في شكله الكتابي، أريد أن أقول لكم أنه الحكومة تتابع باهتمام بالغ هذه الوضعية على الصعيد الوطني وجميع المصالح المعنية الخارجية للوزارة الكبرى، مندوبية السكن، الوكالات الحضرية الى جانب المصالح الخارجية الأخرى، تتابع وتتدخل باستعجال فيما يخص كل الحالات المحصية، فما هي التدخلات بالملموس التدخل اللي هو موجود حاليا واللي كيعني الحالات الخطيرة المحصية على الصعيد الوطني، يهم 9 أقاليم ويهم كذلك 2543 أسرة التي تعيش في هذه الحالة، وتم تجنيد لصالح هذا التدخل 44 مليون درهم 380 بالضبط من أجل التدخل المباشر، لكن يجب أن نعترف جميعا أنه ليس هنا احصاء دقيق ورسمي لكل هذه الحالات على الصعيد الوطني لأنه ماعمر تم إحصاء ليس ديال السكان، إحصاء ديال السكن ديال الصيد المبني على الصعيد الوطني، وبالتالي يجب أن أن نتوفر على هذا الإحصاء من أجل برمجة العمليات، يكون برمجة مسؤولة دقيقة ومشتركة ما بين جميع المصالح المعنية وحتى لا يكون هناك استغلال سياسي لهذه الأعضاء، وأنا أعلم كل العلم أنكم أنتم السيد المستشار المحترم ليس هو الدافع ديال السؤال ديالكم ، حتى لا يكون هناك الإستغلال المباشر، وأود أن أعلن هنا أنه تم الإحصاء على الصعيد الوطني والأول في تاريخ السكن وسنعلن على النتائج ديالو في آخر الشهر المقبل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب السي عبدو، وسي عبد اللطيف، لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

أشكر السيد الوزير على تفضله بإعطاء هذا الجواب، إلا أنه بصراحة أريد أن ألفت انتباه السيد الوزير المحترم الى موضوع واضح، هو أننا كلنا كمغاربة كنتبعو هذا الواقع ونعيشه، بل أنه حتى وسائل الإعلام كتبين للمغاربة تنتبعو هذا الوضعية ديال دوك المساكن، دوك العمارات اللي تنشوفو فيها الشقوق وتنشوفو فيها تتريب أولا غيريت وتنسمعو التصريحات ديال المواطنين، حنا كممثلين ديال المواطنين سواء كنا على المستوى المحلي أو مستوى المواطنين كنتحرجو، كاين احراج وكاين واحد الواقع انساني واقتصادي واجتماعي الذي لابد تاخذ فيه واحد التدابير واضحة أشنو هو الذنب ديال هاذ الناس هانو؟، وشناهو الحل اللي كنعطيوهم أحيانا لما تيكون واحد «الربورتاج» في التلفزة وتيخليو الموضوع معلق كي يعطيو واحد الصورة فوتوغرافية فقط؟

حنا لابد نثير هذا الموضوع ولابد نتحمل فيه المسؤولية وتكونوا واضحيهن ونعطيو الجواب ونعطيو واحد الضمانات لهاذ الاسر وهاذ العائلات، أما لفت انتباهكم وهذا شيء كنعرفوه السيد الوزير، المغاربة كلهم فرحين يالشتا اللي عمت المغرب، ولكن بعض الأسر خايفين من الشتا، لأن هاذ الأمطار غادي تسبب لهم كوارث لعائلتهم وتخلق واحد المجموعة من المآسي.

حنا كنتمناو بلطف الله هاذ الشيء ميكونش، ولكن من واجبنا أننا نثيره، كذلك كاين واحد الإحراة لا على مستوى المنتخبين سواء كانوا رؤساء ديال البلديات أو الجماعات بصفة عامة اللي كيضروا إجراء لي كاين هو أنه كي ديرو واحد القرار ديال الهدم أو كي ديرو قرار الإ فراغ، هذا واحد الإجراء إداري ولكن ماكيحلش المشكل، حتى السلطات المحلية واقفة تتخرج هاذ الناس فين نديهم فين، واشناهو المصير؟

إذن لابد السيد الوزير أننا نعطيو واحد الجواب، نعطيو واحد الرؤية لهذا المواطنين ونطمأن الجميع هذا الضائرة إن شاء الله يكون هذا الموضوع منتهي، وشكرا السيد الوزير على المبادرة لي تمت لإحصاء هذه العملية وديال هذا الكلام لي سمعنا من السيد الوزير لي هو حقيقة ماكان حنا كنسجلوه بكل ارتياح، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الرد السيد الوزير، تفضلو.

السيد كاتب الدولة في الإسكان :

شكرا السيد الرئيس،

كون يدوز ربورتاج في التلفزة هذا لا يعني أنه هاذي هي الحقيقة المطلقة، دائما حقيقة هي نسبية.

ثانيا أريد أن أسجل أن أغلبية، إن كانت جميع البنايات مهددة بالإنهيار هي بنايات عشوائية يعني تبنات خارج القانون، وتم عليها معاملات تجارية خارج القانون بطريقة غير مقبولة على مستوى الأخلاق.

ثالثا أريد أن أقول بالمناسبة أنه الإحصاء كما تم والذي ستعلن عن النتائج ديالو في الشهر المقبل بين لينا أنه الحالة مقلقة، ليست خطيرة ولكن مقلقة في 184 ألف بناية هذه هي الحالة التي سجلناها من خلال هذا الإحصاء وسنقدم لكم وسنناقش ربما في لجنة السكن كالإجراءات التي من الواجب أن نتخدها جميعا أنتم على مستوى المجالس ومسؤوليتكم على الصعيد المحلي ونحن على المستوى الحكومي حتى يتم هناك برمجة حقيقية بكل وسائلها المالية منها للتدخل السريع بحل هذه الحالات الخطيرة التي تهدد حياة المواطنين، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

إذا سمحتم ننتقل الآن الى بقية الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال. حول خلق مؤسسة القاضي المقيم بالكثير من المناطق بالمغرب سؤال وجه من طرف المستشار المحترم، السيد لحسن أكوجگال.

السيد المستشار لحسن أكوجكال:

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

إن ورش إصلاح القضاء الذي تتابع فيه الحكومة الخطى بحزم ومسؤولية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعطى ثماره إلا أذا تأثر بفكرة ومفهوم تقريب المرفق القضائي، من المتقاضين، وهذا لاشك أنه من المبادئ التي يرتكز عليها التنظيم القضائي للمملكة لأنه الكفيل لتحقيق استقرار المجتمع، ويضمن الحقوق الفردية والجماعية، وفي هذا السياق وبالكثير من المناطق، سواء بجهة الشمال أو الجنوب لاتزال المحاكم فيها تعاني ضغوطات على مستوى عدد الملفات والدعاوي المعروضة عليها مما يؤثر سلبا على سير محاكمة ومناقشة الملفات بشكل دقيق، وعمق هناك مجموعة من المناطق تتأثر وتضيع مصالح ساكناتها بسبب بعدها على أقرب محكمة، وبالتالي ماهي الإجراءات الكفيلة بخلق مؤسسة القاضي المقيم بالعديد من المناطق المتضررة من بعدها عن الحواضر؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل، تفضلو.

السيد وزيرالعدل:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السيد المستشار على هذا السؤال وأجيب في ملاحظات وجيزة.

أولا أؤكد بأنه تقريب القضاء من المتقاضين مبدأ التزمت به

ثانيا: أؤكد أنه هذا المبدأ عرف واحد التطور نوعي إن أصح القول لأنه ما بقيناش مهمتين غير بتقارب القضاء بالمعنى الجغرافي في القضاء، ولكن صبحنا مهتمين بالكيف أي بتقريب العدل من المتقاضي. وهذا شيء مهم اللي جعلنا كنشتغلو في واجهة تشريعية، واجهة تنظيمية في واجهة تقويمية من أجل تقريب العدل من المتقاضي . فيما يخص الجانب الجغرافي أو الفضائي لي تكلم عليه السيد المستشار، ما فيه شك بأنه خلال 10 سنوات الأخيرة تبذلت مجهودات جبارة في المغرب، بحيث أنه ولله الحمد حنا الآن المغرب متوفرين على 21 محكمة الإستئناف، في الوقت اللي عندنا 16 الجهة متوفرين على 62 محكمة ابتدائية، هذا شيء مهم ضفنا في 5 السنين الأواخر 7 محاكم إدارية، 6 محاكم تجارية، ولكن حنا في شأن احداث 2 المحاكم إضافية كما أننا بشأن احداث محاكم الإستئناف إدارية، وفي نفس الإتجاه تم احداث 182 مركز ديال القاضي المقيم، الملاحظة الأخيرة هو أنه الآن هيئنا في وزارة العدل يمكن لينا نسميوه بنك ديال المعلومات اللي غادي يوضح لينا يعني بكيفية متقدمة ،القضية ديال الخريطة القضائية بالمغرب.

جمعنا الآن بالإضافة الى المقاييس اللي كان جاري بها العمل، أي عدد القضايا اللي هي كتعالج من طرف واحد المحكمة معينة جمعنا في كل منطقة اللي هي معطيات اقتصادية وتجارية وصناعية وديمغرافية وطبيعية، وحتى معطيات مرتبطة بالعادات والتقاليد ديال المنطقة بش على ضوء هذا المعطيات هذ هو نعاودو واحد القراءة جديدة للخريطة القضائية، حنا عارفين بأنه كاين مناطق لي هي بالفعل فيها خصاص فهذ القراءة الجديدة غدي تتم على ضوء هذه المعطيات ولهذا الكيفية هذ بطبيعة الحال غدي تقلصو هذا النقص لي شارلو السيد المستشار وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير العدل،

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب، السيد لحسن تفضلوا.

السيد المستشار السيد لحسن اكوجكال :

السيد الرئيس،

أشكر جزيل الشكر السيد الوزير على المجهودات الشخصية التي تقومون بها لاصلاح ما يمكن إصلاحه في هذا المجال، ولكن هناك مجموعة من سكان الأقاليم الجنوبية لا تلمس المعنى الحقيقي والملموس لمبدأ تقريب الإدارة من المواطن الذي أصبح يسير في اتجاه المعاكس، والدليل السيد الوزير بعدما تم اقفال محتكمة كانت تمارس وظائفها منذ الخمسينات ب"بويز كارن وتاغجيصت وآسا"لخصاص، مما جعل الكثير من حقوق ساكنة هذه المناطق تضيع بفعل بعد الجهات القضائية الكفيلة بحماية الحقوق الجماعية والفردية، فمتى سيتم تقريب القضاء لاقامة العدل بين مواطني هذه المناطق؟أليس خلق مؤسسة القاضي المقيم بها وسيلة مؤقتة لحل المشاكل القضائية لهذه المناطق؟ السيد الوزير بهذه المناسبة ألتمس منكم باسم سكان هذه المناطق أن يتم التعجيل بفتح مؤسسة القاضي المقيم بهذه المدن وجزاكم الله خيرا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

نمر الى السؤال الموالي دائما في قطاع العدل، سؤال قدم من طرف المستشار المحترم سي ادريس الراضي حول وضعية المحاكم، سي ادريس تفضلوا.

السيد المستشار ادريس الراضي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد كثر الحديث على الإصلاح القضائي بالمغرب، إلا أن جميع الأطراف التي تنادي بضرورة التعجيل في الإصلاح قد ذهبت الى اتهام القضاة وتحميلهم المسؤولية الكاملة في المشاكل التي تعترض سير العدالة ببلادنا، ونظرا لأن هذا التوجه لا يعتبر صحيحا ولن يؤدي الى نتائج عملية مادام لم يتعامل مع ملف الإصلاح القضائي في شموليته بموضوعية في التحليل والدقيق للوقوف على المشاكل العميقة التي يعانيها القضاة أنفسهم، لأن إصلاح القضاء لن ينجح إذا لم يأخذ بعين الإعتبار معاناة القضاة والمتمثلة على سبيل المثال الحصر مشكل تكديس الملفات والناتج على المذكرة الوزارية التي تلزم القاضي بالبت في 200 ملف شهريا أي ما يناهز 1200 ملف سنويا،

أما بالنسبة للمحاكم التجارية فإن المعدل يصل الى 1600ملف للقاضي إذ لا يتعدى عدد القضاة بالمحاكم التجارية 24 قاضي تقريبا، وهو معدل مرتفع وقد عللت المذكرة ذلك بحث القضاة على الإنتاج، وكأننا في مجالات تجارية أو صناعية في حين أن الأمر يتعلق بالعدالة وضمان حقوق وحرية المتقاضين إذ أن هناك بعض الملفات الجنائية التي تحتاج الى اتخاذ الوقت الكافي لدراستها والبث فيها،

إن مطالبة القاضي بالإنتاج تعبير ضد العدالة حيث أن العدل لا يتحقق بالكم بالكيف. والحفاظ على حقوق المواطنين، أما طابع الإستعجال بالنظر في الملفات سيؤدي الى الأخطاء والمنزلقات التي تأثر على صمعة القضاء المغربي، وليس كما صرح بذلك السيد الوزير الأول باسبانيا حيث قال إن القضاء المغربي بطيء وهذا الإتهمام يمس المغرب وانتم تعلمون أن فعالية القضاء ليست هي الإستعجال والتسرع بقدر ماهي قدرته على التدقيق في دراسة الملفات والنظر فيها بعمق، كما أن طابع الإستعجال يؤدي أيضا الى استمرار بعض الجلسات إلى ساعات متأخرة في الليل قد تصل الى 4 صباحا في بعض الأحيان مما يؤثر سلبا على القضاة و المتقاضين، في نفس الوقت،

ولذلك نساؤلكم السيد الوزير هل أخذ ت الحكومة بعين الإعتبار كل هذه المشاكل التي يعانيها القضاة في إطار الإصلاح القضائي؟ وهل تفكر الوزارة في إيجاد حلول عملية لمعضلة تكدس الملفات والزيادة فى عدد القضاة ومنحهم السلطة التقديرية لدراسة الملفات

سواء من حيث المدة أو الكمية حتى يتحملو مسؤوليتهم في ضمان العدالة والحفاظ على حقوق وحرية المتقاضين لأن العبرة في القضاء ليست بأعداد الملفات بل بتحقيق العدل والإنصاف.

أما بخصوص بعض المحاكم والتي يوجد معظمها في حالة مزرية وغير صالحة للأداء القضائي، فإن بعض المحاكم لا تتوفر على أدنى الشروط بل والأكثر من ذلك فقد ساءت حالتها لدرجة استفحال مشكل الواد الحار بصفة دائمة وعلى سبيل المثال محكمة سيدي سليمان التي تعرف انعدام الصيانة بشكل يسيء إلى نظرة المواطنين حول هذه المحكمة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد المستشار،

شكرا لكم على هذا السؤال وإن كان تطور، وكاين فرق كبير ما بين اللي توصلت به والسؤال ألي طرحت الآن في هذه القاعة، على أي حال مستعد نجاوبك على المشاكل اللي طرحت كلها.

أولا فيما يخص الإكتظاظ ديال المحاكم بطبيعة الحال واعيين واعيين كل الوعي بأنه كاين، ماشي في المحاكم كلها ولكن في بعض المحاكم اكتظاظ هذا ما فيهش شك.

فيما يخص القضاة اللي هما ملزمين أنهم يوضعوا واحد العدد ديال الأحكام كل شهر هذا غير صحيح، كاين مقياس لتقييم العمل ديال القاضي في نهاية السنة وهو يرتكز على معدلات وهذا المعدلات تتعطينا فكرة على العمل اللي يقوم به القاضي وتقيم العمل ديال القاضي شيء طبيعي وشيء مشروع، إلا أن حتى هاذاك المقياس اللي مقياس يمكن لينا نقولو شمولي الآن وقعت نية إعادة النظر وعيا بكون القضايا حسب الطبيعة ديالها وحسب التعقيد ديالها تتطلب مدة زمنية تختلف بطبيعة الحال، فالآن حنا كنعيدو النظر في هذا الجدول ديال تقييم العمل على أساس أنه غادي يكون تياخد بعين الإعتبار الطبيعة ديال القضايا والمدة المعدل اللي يمكن نقولو حسب الطبيعة ديال القضايا، القضايا التجارية أو القضايا العقارية متمارس بنفس السهولة بحال القضايا هي قضايا فيها اجراءات بسيطة وكذا، وبالتالي لازم، ندخلو هاذ المتغيرات في الكيفية ديال التقييم ولكن هذا ماشي الزام، هاذي ماهي إلا وسيلة لتقييم العمل ديال القاضي وفرق شاسع ما بين القاضي ملزم يصدر أحكام أبدا هاذا الشيء ما كاينش هو وسيلة اللي عند الإدارة المركزية باش تتقيم العمل ديال المحاكم .

فيما يخص البنايات ما فيه شك أنه باقي عندنا محاكم اللي هي السادة القضاة تيعملو افيها في ظروف سيئة واللي متنقبلوهاش واللي مراضينش بها، هاذ مافيهش الشك وموجود في عواصم كبرى وفي مدن مهمة لكن مع ذلك خصنا ناخدو بعين الإعتبار بأنه خلال غير هاذ السنين الأخيرة يعني 3 سنين الأخيرة كاين انجاز ديال 15 محكمة جديدة خلال 3 سنين الأخيرة، الآن عندنا يعني تقريبا قيد الإنجاز 34 مشروع الآن وداخل التصميم الخماسي تنضيفو على هاذ 34 -36 مشروع، أنا كان سبق لي التزمت أمام هذا المجلس وأكرر الإلتزام إن شاء الله ماغادي نوصول نهاية التصميم الخماسي حتى تتكون ماكاينش محكمة في المغرب كله اللي هي ماشي في المستوى الهيبة ديال القضاء وماشي في مستوى قصر العدالة، فيعني هاذ الشيء عندنا مبرمج وكاين مجهود جبار غدي نعطيكم النتائج والأرقام لي تيتبدل في هذا الإتجاه.

نفس الشيء بالنسبة لقضية ديال تكوين القضاة كتعرفوا أنه بادلين مجهودات مهمة في هاذ الميدان، عندنا حاليا 2 الأفواج لي هما في إطار التكوين ولي في نهاية السنة المقبلة غادي يلتحقوا بالمحاكم كقضاة، العدد ديالهم 272 هي تقريبا 10٪ من مجموع ديال القضاة لي موجودين حاليا، عندنا كذلك مبارة لي حنا كنهيؤوها بالنسبة لشهر فبراير إن شاء الله واللي تنتمناو أنه ناخدو فيها جميع المناصب المالية اللي عندنا موقرة أي 120 منصب مالي وعندنا كذلك

مهارة الآن جارية بالنسبة للقضاة ديال المحاكم الإدارية لي غادي يمكن ناخذو فيها أكثر من 10 ديال القضاة لي غادي تكون عندهم واحد التكوين متخصص، في المجموع ومن هنا لي هاذ المدة لي شرت ليها غادي تكون زيادة في العدد ديال القضاة لي تتوصل تقريبا لـ 15٪ هذا شيء مهم جدا.

• فإذن إذا شفنا البنايات، شفنا العدد ديال القضاة، شفنا كذلك .وهذا شيء مهم كل المجهودات اللي تتبدل الآن من أجل تحسين شروط ديال العمل ديال القضاة هذا مرتبط بالبنايات ولكن مرتبط كذلك بالاليات والأجهزة اللي الآن بدا يتوصل استعمالها في بعض المحاكم، كتعرفوا أنه مثلا في القضية ديال الحاسوب يستعمل بكيفية عادية الآن في المحاكم الإدارية. في المحاكم التجارية في المجلس الأعلى وكذلك في بعض المحاكم لي هي عندها اختصاص متنوع على أساس التجارب الأولى وهنا كذلك عندنا برنامج لي هو فيه كذلك أعتقد 6 سنين أو 7 سنين واللي يتوصل في النهاية الى تعميم المعلوميات على جميع المحاكم. هاذي هي المجهودات المبذولة من أجل تحسينظروف العمل ديال السادة القضاة وبطبيعة الحال تحسين الظروف ديال العمل هو الرفع من مستوى الأحكام والرفع من مستوى الأداء القضائي وهذا هو هدفنا جميعا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

• شكراللسيد الوزير،

إذ ن نمر الى السؤال الثالث في قطاع العدل والسيد المستشار قصدا تركناه كسؤال ثالث لكي يكون ختامه مسك في قطاع العدل، إنه السؤال الأخير موجه من طرف المستشار المحترم سي عبد السلام السلاوي الى السيد وزير العدل حول فعالية سلطة الحق العام وقصور تدخله في قضايا من اختصاصه تمس حقوقا عامة، لكم الكلمة السيد المستشار.

• **السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

• السادة الوزراء الإخوة،

كما يعلم السيد الوزير المحترم ويعلم السادة المستشارين المهتمين على الخصوص أن دولة الحق والقانون بما تضمنه من سيادة للقانون وقوانين الحريات العامة كانت لها وزارة العدل العين الساهرة عليها واليد التي لا تقصر على القيام. بها وحمايتها بما وضع بين يديها بين الوسائل والآليات وما أتيح لها من خلال مكوناتها من سلطة واختصاصات، ارتفعت عندها الى سلطة الحق العام، وبمقدار تطور فقة هذه الوزارة وقدرتها على التشريع لمتطلبات المجتمع وما يحدث أو ما يجد في حياة الناس وبمقدار حرص هذه الوزارة على وضع سلطة قضائها لناس في يد خيرة للناس إلا وركن الناس إليها واطمئنوا على حقوقهم وأمنهم وأرزاقهم وعلى كرامتهم وإنسانيتهم ،بل أصبح الناس يخشون أو يظلموا وإنهم ظلو تراهم يدارون عن رقابهم خشية ما غدى بسلطة العدل من سلطان على الرقاب.

السيد الوزير المحترم،

إن سلطة الحق العام كلناوالمهتمون منا على الخصوص ،نعرف مدى مجالات تدخله وقوة سلطانه للقيام على هذا الحق العام ،ولاكون واضحا. أولا لابد أن أحدد، أولا ترد عن النيابة العامة شكايات تكون في غالبياتها بدون وثائق أو ما يتبث ماورد في الشكاية. في هذه الحالة الأولى تكون النيابة يعني مجبرة على أن تقوم بعملية يعني اصدار الأمر بالبحث يعني الشرطة تكون مجبرة بالتنقل، الأدوات ديال التنقل، الكتابة، الورق الآليات، نعم كل هذه امكانيات دفع قد يكون النتيجة ديالها يعني سلبية، ولكن من الحق العام يعطي للمتضرر الدفع بالفصل 264 .

السؤال في هذا الإطار يعني لماذا يبقى الحق العام يعني لا يجيب عن الطرفين ولا يدافع على الطرفين ولو من باب الدفاع على نفسه لما تعرض له من ازعاج وتحمل للمصاريف.

ثانيا: النقطة الثانية أطراف تحرك شكايات كيدية، وقد تعمل تمريرها للإعلام المأجور هو الآخر ضد مؤسسات استثمارية أو مؤسسات النفع العام، بالنسبة للمؤسسات الإستثمارية سواء كانت

من القطاع الخاص أو القطاع العام قد يكون القصد الإبتزاز أو المنافسة الغير الشريفة ولا القانونية أو لصالح الجهات المعنية ضدا على مصلحة الإقتصاد الوطني، الشكاية يتم حفظها إذا انعدم الدليل، لكن المؤسسة فتضررت من حيث سمعتها ومردوديتها وبالتالي تضررت خزينة الدولة في مواردها التي تتقلص بتقلص موارد المؤسسة المتضررة، أليس وزارة المالية متضررة؟ وتراجع نمو المؤسسة وبالتالي تراجع عدد المشتغلين بها. وتراجع ماكان سيتحقق من مناصب شغل إضافية إذن أليست وزارة التشغيل متضررة؟ وفي الحالتين أليست المصلحة العامة متضررة ؟

وبالتالي أليس الحق العام مطالب بالدفاع على المصلحة العامة ؟وهل الدفاع والمحافظة لا يرقى الى المصلحة العامة ولذلك نسائل الحق العام، لماذا لا يفتح الدعوى ضد الجهة التي تسببت بهاذ الضرر العام؟ بالنسبة للمؤسسات ذات النفع العام أليست المؤسسات التشريعية أولى بهاذا الإعتبار؟

نسائل الحق العام، لماذا لا يفتح الدعوى ضد الجهة أو الشخص الذي تبتت إساءته لعضو في هذه المؤسسة أو لها في ذاتها دون سبب أو حجية؟ بالنسبة للجرأة على الدين أو الإساءة على القيم الأخلاقية ومقومات الأصالةوالشخصيةالمغربية وغيرها مما يدخل في معناها، أليست الإساءة إليها والتطول عليها مما يضربها من قبيل النفع العام.

السؤال أين سلطة الحق العام ومجالات تدخله في حماية الحقوق العامة وتدارك ما تعرفه هذه الحقوق من تراجع وأزمة وتطاول عليها في مجالاتها الدينية والأخلاقية والإقتصادية وفي كرامةالفرد والمجتمع.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، وشكرا له، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار،

أنا اسمحولي ولكن لازم أن أقول للسيد المستشار بكل تقدير واحترام بأنه هذا السؤال اشغل لي بالي مدة طويلة، لأنه بقيت تنفراو ونقراه ونقراه... في النهاية تنشوف أنه كاين انشغال فيه ولكن تنقول أنه فين السؤال، إما أنه فيه آلاف الزسئلة وإما أنه فيه شي حاجة لي السيد المستشار باقي ماقالهاش بوضوح، على أي حال لي يمكن لي نتقدم كجواب للسيد المستشار:

أولا، هو أن دور النيابة العامة هو دور يحدده القانون، والنيابة العامة بحكم القانون عندها واحد العدد ديال الإختصاصات اللي هي جسيمة ودقيقة حيث أن النيابة العامة كتمارس الدعوة العمومية، هي لي تسلم المحاضر والشكايات، هي اللي تتسلم الوشايات،هي اللي تتقرر شنو خص يدار في هاذ الملفات ،هي اللي تباشر الإجراءات اللازمة ديال البحث وتعميق البحث وكذا، هي اللي تتقوم برفع الملفات أو بدفع الملفات إما لمرحلة دايل التحقيق أو إما أمام هيئات الحكم، هي لتصبح من بعد هذا الشي ملزمة بتنفيذ القرارات القضائية الى آخره، اللي مهم ماشي هو سرد ديال هاذ المهام اللي مهمة في حد ذاتها، اللي مهم هو أنه المهام ديال النيابة العامة محددة من طرف القاضي وكذلك القانون يلزم النيابة العامة، أولا باش تقوم بواجبها.

ثانيا باش تقوم بواجبها في هاذاك الحدود وبطبيعة الحال إذا كان أي اخلال أو أي تجاهل، فكاين آليات ديال التعديل وديال حتى المتابعة القانونية الجنائية فالكلام يعني هكذا بصفة عامة على التقصير ،أنا اعتقد أنه صعب بهاذ الكيفية، النيابات العامة وهذا مهم فيه أنا أباشر يو ميا العمل مع النيابات العامة تقوم يوميا بمتابعات ودراسات وأبحاث وكذا، كاين حالات معينة أو كاين مشاكل معينة، حنا بطبيعة الطال مستعدين أنه ندرسوها ونحلوها ونشوفو واش فيها شي إخلال أو بالعكس أنه النيابات العامة قامت بواجبها، ولكن هكذا بصفة عامة تيبقى أنه، وهذا الشيء معروف من طرف الجميع ومعروف من طرف السادة المستشارين، النيابات

العامة ما عندهاش يعني شي قدرة أكثر من القدرة ديال الأشخاص اللي هما تيحركوا وتيشتغلوا في البنايات العامة بحيث أنه ما كيمكن تقوم بواجبها يعني بواحد الكيفية اللي هي إيجابية إلا إذا كانوا كذلك المتضررين كيلجؤوا للنيابة العامة ويوضعوا الشكايات دايلهم ،إلا إذا كان المواطن اللي تيتخبر بواحد ارتكاب فعل جرمي كيعلم به النيابات العامة .

وبالنسبة للموضوع لي في السؤال الكتابي وإن كان الآن ماجاش في السؤال ديال السيد المستشار حول القضية ديال القدف اللي تيمكن يتم بواسطة الصحافة أو بغيره.فهناك كذلك كاين مسطرة اللي هي مقننة وضعها القانون وأنه ضروري أنه الشخص اللي يعتبر المتضرر أو الضحية أنه يقدم شكاية والقانون أعطاه أكثر من هذا، اعطاه امكانية أنه يلجأ مباشرة للمحكمة بواسطة دعوى مباشرة وذاك الساعة بلا ما يكون لابحث ولا رأي ديال النيابة العامة فالوسائل القانونية هي موجودة، الطرق هي موجودة بطبيعة الحال الانسان لي تيعتبر نفسه ضحية أو متضرر تيخص تكون عندو المبادرة ويلجأ لهاذ الطرق القانونية اللي هي موجوة وذاك الساعة غادي يمكن نقولو واش النيابة العامة قامت بواجبها أو ما قامتش بواجبها، فأعتقد أنه السيد المستشار ربما كان دون... النيابة العامة بهذا الحكم لي هو هكذا عام يعني النيابات العامة تتقوم بواجبها ولكن حنا مستعدين الى كان أي تقصير محدود في ملف. في حالة في مكان معين أنه نوظو بالدراسة اللازمة ونتحملوا مسؤوليتنا كاملين شكرا.

- **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد وزير العدل. أظن أنه استهلكتم، إيلى تفضلوا

السيد المستشار:

لي بغيت نشير للسيد الوزير المحترم، الى كان الشخص إلي تضرر من واحد الحاجة يمكن يرجع بها الى الفصل 264 كيف ما أشرتم إليها لنيابة العامة ، تنگول أنايا كاين هناك أكثر من شخص، هي المصلحة العامة، اللي هي من مسؤولية وفي رقابة الحق العام لما تتضرر المصلحة العامة بدعاية تمس الإقتصاد أو تمس الدين أو تمس المنفعة العامة أو تمس المؤسسات التشريعية، لماذا تسكت النيابة العامة؟ لماذا لا تفتح الدعوة في مواجهة يعني الضرر خصوصا وأنه يمس المصلحة العامة، اقتصادية حنا في واحد الأزمة اقتصادية حنا محتاجين لمؤسسات محتاجين لدعم الإقتصاد، مؤسسة تشريعية حنا الآن نمصل واحد تمثيل الأمة بواحد الكرامة بواحد الشرف لا معنى أنه المؤسسة والبرلماني دائما معرض بسهولة الى ما لا يفيد إذن أنا تنشوف هنا الحق العام علاش ما يكونش هنا تيدافع على الحق العام انطلاق من قوة الحق العام. وشكرا.

- **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

- **السيد الوزير:**

بغيت نعاود نكرر للسيد المستشار بأنه في مدان ديال المناشير وديال الصحافة وديال المس بالكرامة أو الإهانة أو القذف، كاين ضوابط قانونية يعني أنه النيابة العامة ماغاديش يمكن تجاوز الضوابط القانونية، الضوابط القانونية تقتضي أنه لازم المتضرر يجي يوضع لشكاية بش تيمكن الدعوة العمومية تتحرك، فهذا شرط قانوني يمكن لينا نعيدو النظر في القانون، ولكن مانتسبوش الذنب لنيابة العامة لتطبق وتحترم القانون.

- **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته حول النقاش الجاري في موضوع قطاع العدل ،وننتقل إذا سمحتم الى القطاع الموالي المتعلق بالأوقاف والشؤون الإسلامية، بسؤال حول محاربة الأمية بالمساجد، سؤال تقدم به المستشار المحترم، السيد عبد القادر نورالدين

السيد المستشار عبد قادر وازين:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لقد أعلن جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه من خلال خطابه السامي ليوم 20 غشت 200 عن برنامج وطني لمحاربة الأمية وعهد بعملية انجاز هذا برنامج الى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، على أساس أن تتم هذه العملية بالمساجد على مختلف مواقعها بالحواضر والبوادي، ونظرا لأن العالم القروي يعاني كثيرا من نسبة الأمية المرتفعة كما أتى العرض به داخل لجنة التعليم عند مناقشة مشروع القانون المالي 2001 فقد أشار الى مجموعة من المعطيات والتي تبين من خلالها أن العالم القروي مغيب في هذه الحملة كما أن أبناء العالم القروي حملة الشواهد وحفظة القرآن الكريم لن يستفيدوا من هذه العملية، وأنتم تعلمون السيد الوزير أن العالم القروي والبوادي المغربية تستفحل به ظاهرة الأمية في صفوف الرجال والنساء على سواء، كما أنه يعاني البطالة والتهميش على الرغم من أن الحكومة لا تفوت الفرصة لرفع الشعارات تنمية العالم القروي.

والواضح أن ذلك يظل مجرد شعارات لمزايادات سياسية، ولذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم ماهي المساجد التي خصصت لإنجاز برنامج وطني لمحاربة الأمية؟ وماهي المعايير التي اعتمدها وزارتكم في اختيار هذه المساجد؟وماهي حصة العالم القروي في الإستفادة من هذا البرنامج؟ وهل ستعمل الوزارة على ادماج مساجد العالم القروي بهذا البرنامج ؟وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السيد عبدالكبير المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني ويشرفني أن أجيب على سؤال المسشتار للمحترم السيد عبد قادر نور زين حول برنامج محاربة الأمية بالمساجد، هذا البنامج الذي كان لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية شرف تولي المسؤولية من طرف صاحب الجلالة مولنا محمد السادس نصره الله، انطلق في أحسن الظروف وخصصت لهم 10 ألف من المواطنين لتيباشروا محاربة الأمية في 100 مسجد من مساجد المملكة وتأطرو ب 200 من المتخرجين المعطلين ، والحمد لله البرنامج غادي في أحسن الأحوال، والناس اللي تيقراوا. وهم رجال ونساء ،أكثر من 50٪ من النساء ،تيحققوا واحد التقدم كبير ونتائج طيبة، ولكن حنا تنشعرو أن هاذ 100 المساجد من أنحاء المملكة كأنها قطرة في بحر، قليلة جدا حتى بالنسبة للحواضر، أما البوادي ماغاديش نكذبو على نفسنا ما تيتعا داش العدد البوادي 6 مساجد في أنحاء المغرب كلها، الأسباب، أسباب تنظيمية ومادية ولاسيما أن العملية مازالت في البداية ديالها وهاذ المراحل الأولى تحتاج باش تكون هاذ المساجد قريبة جدا من الإدارة المشرفة وتتطلب واحد المتابعة يومية قبلما نتوسع فيها، هذا هو السبب ولكن حنا في نيتنا أنه إن شاء الله في السنة المقبلة غادي نبداو نوسعو الدائرة ديال المساجد في البادية واللي تمارس فيها محاربة الأمية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار:

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على هاذ الإضاحات والمعلومات والأرقام اللي عطيتينا لهاذ محاربة الأمية بالمساجد ونتمنى من حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن تعمل جاهدة لتخفف من الأمية في البوادي والقرى والحواضر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، نشكر كذلك السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لمساهمته في هاته الجلسة، ونمر الى قطع

الفلاحة بسؤالين علما بأن أحد الأسئلة، السؤال الذي كان موجه من طرف المستشار المحترم السي محمد الحدادي للسيد الوزير، سي الحدادي تعذر عليه الحضور هاته الجلسة ويطلب تحويل هذا السؤال الى جلسة مقبلة إن شاء الله. إذن سؤال معروض في هذا القطاع هو سؤال حول تقنين مياه السقي، تقدم به المستشار المحترم السيد محمد بن شايب، الكلمة لسي بن شايب.

السيد المستشار محمد بن شايب:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير المحترم، لاشك أنكم تعلمون الأهمية القصوى للماء وتستشعرون التخوف الذي يراود الدوائر المسؤولة والمغاربة قاطبة وخاصة المكتوون بنار الجفاف مباشرة من جراء الإنخفاض الحاد في مستوى المياه السطحية بالسدود وكذا التقلص المخيف لمستوى الفرشة المائية بباطن الأرض ،واليوم الحمد لله زال النخوف وبشكل ظرفي وهذا لا يمنعنا من اتخاذ الحذر والإحتياط في المستقبل، علما أن هذا السؤال كان عندو في عمرو 8 أشهر كان في حالة جفاف.

من هذه المعطيات السيد الوزير نثير ظاهرة الإستعمال العشوائي لهذه المادة الحيوية في غياب تشريعات تقنينية تحافظ على هذه المادة الإستراتيجية التي بدونها تستحيل الحياة .

السيد الوزير السؤال الذي يطرح نفسه وهو كالتالي، هل هناك اجراءات تنوي الحكومة اتخاذها لعقلنة مياة السقي.؟ وهل هناك اجراءات تحفيزية مباشرة لاستعمال وسائل السقي الحديثة من رش وتنقيط الى آخره، بدلا من الإجراءات المتخدة حاليا التي لم تعطي النتائج المتوخاة؟ كذلك- السيد الوزير- نود اعطاء إحصائيات إذا كانت متوفرة حول ما تختزنه سدودنا من الكميات المائية من المتوسط سنويا، وكذا الكميات التي تستخرج لسقي مختلف الزراعات، وماهي الكميات من المحاصيل الزراعية التي تحققت من جراء هذا الإستعمال؟ وتزويدنا بمقارنة اقتصادية ما بين التكلفة المائية وما بين المردودية المحصل عليها، لنتعرف على هذه الأرقام ومن خلالها الرأي الوطني حتى نكون على بينة من هذه المادة الإستراتيجية ويتم التحسيس بها بواسطة جوابكم في أفق خفض التكلفة ورفع الإنتاجية ،وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

السيد مولاي إسماعيل العلوي وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي والتنمية القروية.

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد المستشار حبدا لو طرحتم السؤال على شكل كتابي حتى نزودكم بكل الأرقام والإحصائيات الضرورية لأنه يستحيل علينا أن نقوم بهذا الأمر في حصة لان الوقت 3 دقائق بالنسبة للأجوبة، ولذلك استسمحكم إذا لم أستطع إعطائكم كل المعلومات التي ترغبون فيها ،إنما أود أن أقول وانتم من دون شك متفقون معي أن الماء هي مادة ثمينة ونادرة وبالتالي لا يحق لأي كان أن يفرط في اسمتعمالها وأن لا يصونها ويحتفظ بها ولذلك أخذت الدولة على عاتقها القيام ببناء مجموعة من السدود لتوفير ماء للشرب، الماء لصناعة، للماء كذلك للفلاحة، والفلاحة تعبأ 80٪ من مجموع المياه المخزونة في وراء سدودنا وهذه المياه المخصصة للفلاحة مع كل أسف لا نحسن استعمالها بشكل مستمر فعدد كبير من الكميات المائية تذهب... نظرا لما يحصل من عطب في السواقي ونظرا كذلك لعدم العناية من طرف السكان المعنيين بالأمر مباشرة، إضافة الى هذا داخل الضيعات هناك كذلك ضعف صيانة التجهيزات ومعدات السقي وهذا طبعا على عاتق الفلاحين كما أننا نلاحظ عدم احترام ضوابط السقي من طرفهم وعدم لجوئهم على نطاق واسع الى اعتماد التقنيات الحديثة المقتصدة في الماء.

فيما يخص تقنين استعمال الماء إننا نتوفر علي ترسانة مكتملة للدفاع على مخزون الماء الوطني، فالقوانين يكفي أن نشير الى 2 منها هناك الإستثمار الفلاحي الذي يعود الى سنة 69 ثم كذلك

القانون الذي يعد الى سنة 95 والمتعلق بالماء، ولقد رقم بالرقم (10.95) إذن الترسانة متوفرة، بقي العمل من أجل تطبيقها وهنا طبعا لا يجب أن نخفي أننا لا نتوفر دائما على الوسائل التي من شأنها أن تجعل الفلاحين والمستعملين يحترمون هذه المادة الثمينة والنادرة كما قلت

فيما يخص الإجراءات التحفيزية فهناك 5 اجراءات اذكر منها اعتماد برامج مسترسلة لاستصلاح وتجهيزات الري وفي هذا المضمار الدولة صرفت مليارين و200 مليون درهم للقيام بعملية الإستصلاح وتجديد التجهيزات،ثم كذلك نسعى الى وضع نظام عقلاني لتسعرة السقي في إطار مخطط استدراكي لتغطية التدريجية لمصاريف التسيير والصيانة والضغط بدوائر الري الكبير وهذا النظام سيمتد على 6 سنوات حيث تم منذ موسم 98-97 رفع مستوى التسعرة من 10 إلى 37٪ حسب الدوائر، ثم كاين هناك امكانية خلق جمعيات للفلاحين مستعملي الماء وفي هذا المضمار نصل اليوم الى 430 جمعية وتضم 112 ألف فلاح وتهم 344 ألف هكتار، ثم كذلك هناك استحداث إطار تحفيزي منذ سنة 95 يمكن من تشجيع الفلاحين على تبني تقنية الري المقتصدة في الماء، والآن هناك تجهيز 66 ألف هكتار منها 44 ألف من معدات السقي الموضعي، كما تم وضع برنامج على المدى المتوسط لتنمية الري الموضعي على مساحة 100 الف هكتار سيتطلب انجازه 3 ملايير و8000 مليون درهم.

إن الدولة تقوم بمجهود كبير حبدا لو كان القطاع الخصوص يقومون بمجهود موازي فيما يخص مخزون السدود، لن أطيل على مسامعكم يكفي أن أقول أن ولله الحمد بعد تساقط أمطار الخير، حقينة السدود في بلادنا وصلت الى 50٪ من مجموع ما يمكن أن ندخره وراء تلك السدود 7 مليار متر مكعب أي ما يفوق ماكانت عليه الأوضاع في السنة الماضية في نفس الوقت كانت تصل الى 6 ملايين و700 مليون متر مكعب فهذه الكمية من الماء نتمنى من الله أن تزداد في فصل الربيع حتى نطمأين بالنسبة لمستقبل الفلاحة من جهة ومستقبل تزويد المدن بالماء الصالح للشرب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الكلمة في إطار التعقيب، السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

بالنسبة لسؤالنا حول الإحصائيات المتعلقة بكمية السدود وماهي المحاط المحققة من إجراء استعمال هذه المياه وهذا مطلب وطني وعندو صبغة تتعلق بالرأي العام لهذا حنا طلبناه وعندو أهمية كبيرة لأن السدود هي ملك لعامة الشعب وأن المياه المستخرجة لا تعطي النتائج المتوخاة، لأنه تنعرفو في الأحواض المائية ،لا في اللوكوس ولا في الحوز ولاكاع في الأحواض المائية ، معدل ديال الزراعات والمردودية لا يتعدى 25 هكتار بينما التكلفة المائية تفوق هذه القيمة.

كذلك ننوه بالقانون المتعلق بتقنين استعمال المياه ولكن نأكد على اخراجه للوجود في أقرب وقت ممكن لأنه يتعلق بمادة استراتيجية، لذلك بغيت النشير بالنسبة تكلمت عن الخواص وعلى الشركات باش يقومو حتى هما بالدور ديالهم فيما يتعلق باحداث وحدات لسقي الحديث والمتعلق والدولة هنا دايرة واحد المجهود يتعلق بدعم وسائل السقي المعقلن وخاصة بوسائل التنفيط بنسبة 35٪ لكن السيد الوزير تم افراغ هذا الظهير بواسطة دورية داخلية لوزارة الفلاحة تقدم من هذا الدعم، بحيث الفلاح الى بغا... مثلا مشروع ديال السقي "بكوطاكوط" مثلا التنقيذ كي دير الطب ديالو ويلا تيتعطاه الدعم فيما يخص المسائل لي تتعلق بالتنقيط فقط اما فيما يتعلق بالقنوات البلاستيكية التي تمد هذا المشروع بالماء فهي غير مدعمة بل هي تؤدي الضريبة عن...20٪ وكذلك محطة التصفية de feltration... حتى هي ممدعماش فالمشروع ككل في حد ذاتو تيبقى 15٪ الى زدت عليه 20٪ لي خلصتي ديال القنوات البلاستيكية ل P.B.C تتولي يلا واخد مع الدولة 10٪ ولهذا الدعم راه مفروغ من المحتوى ديالو.

حنا بهذا المنبر هذا باش تكون الوحدات كلها لي تتعلق بالسقي الحديث تكون كلها مدعمة لأنها كلها تتعلق بسقي بقعة معينة، ولهذا تناكدو على هاذ القضية، كذلك بالمناسبة تنطالبو بادماج المحرك والمدخة هما الدولة كانت تدعم المحرك والمدخة سابقا اليوم حدفت الدعم علاش؟ لأنها تشجع علي استعمال السقي العشوائي ولكن إذا كان (دردشة) إذا كان الماء يتعلق باحداث وحدة لسقي الحديث المعقلن مافيه باس باش نضيفو المدخة والمحرك لهاذ الوحدات لأنها تتعلق بهذا المشروع ونتمنى من السيد الوزير أن يعطي هذا القطاع أهميته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

هناك رد للسيد الوزير، رجاؤنا تكونوا موجزين لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزيرالفلاحة:

إذا سمحتم جملة قصيرة أود أن أؤكد أن الدعم موجود ولكن غالبا ما نخلط بين الدعم والحصول بالمجان على كل التجهيزات، فالدولة لا يمكنها أن تتحمل كل المصاريف المتصلة بما أشرتم إليه، السيد المستشار المحترم، فلا بد أن نعلم بأن الدولة ليس لها كما نقول بالدارجة "مال قارون" فدولتنا دولة أقول فقيرة أؤكد على ذلك ولنأخذ ذلك بعين الإعتبار، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، نمر الى السؤال الموالي حول مراجعة قيمة التعويضات عن الأراضي الموجودة قيد التجهي،ز سؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين، السيدين أحمد أبو الفرج ومحمد الشنينة، سي أبو الفرج لكم الكلمة.

السيد المستشار أبو الفرج:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة، والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تقوم الفلاحة بعملية توسيع الأراضي السقوية ولأجل ذلك فإن تجهيز هذه الأراضي يتطلب اجراءات قانونية ودراسة ديمغرافية ودراسة الطور، وهذه الإجراءات قد تستغرق عدة سنوات يكون فيها الفلاح محروما من استغلال أرضه لتعويض جزئيا من خسارة الفلاحين، أقرت الوزارة تعويضا ب 500 درهم للهكتار في السنة وهو تعويض هزيل لا يغطي حتى عشر ما يمكن إيراده من الاستغلال المباشر للأرض، خاصة وأن هذه التعويضات ظلت ثارة لمدة سنوات في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة كل شيء، وهناك فلاحون توقف استغلالهم على أرضهم لمدة 15 سنة، رغم أن استغلال الأرض هو موردهم الوحيد للعيش.

لذا أساؤلكم أساؤل معاليكم عن امكانية مراجعة قيمة التعويضات المقدمة للفلاحين لتعويض الجزئي من خسارتهم بناءا على اقدير موضوع لقيمة الإنتاج وتكاليف العيش، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد المستشار أنا متفق معكم أن التعويض المخصص لهذه العملية تعويض هزيل إذ يساوي ثمن قنطرين من القمح الهش سنويا طبعا لكل هكتار، فأظن أن هذا المبلغ لا يوازي ما يمكن أن يستخرجه الفلاح من أرضه إذا قام بحرثها ولذلك أنا متفق على ضرورة الإنكباب على دراسة هذا الموضوع وإيجاد حلول مواتية، إنما أود أن أضيف إضافة الى ذلك أننا سنجتهد من أجل الإسراع بانهاد هذه العمليات الإستصلاحية حتى نمكن الفلاح من الخوض في انتاج ما كتب له من المنتوج.

كذلك في النهاية لابد أن نقول أن برنامج التجهيز الداخلي لضيعات الفلاحية هو في الواقع يخضع الى اجراءات تساهم فيها مجموعة من الفعاليات طبقا للفصل السابع من الظهير الشريف الذي يهمه أو يعتني بهذا الأمر وهو ظهير رقم (25-69-1) فأقول بكل صراحة أن علينا أن نراجع هذا الأمر بشكل جدري ليس فقط على مستوى التعويض بل كذلك على مستوى الإسراع بالعمليات المطلوبة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب لسي أبي الفرج.

السيد المستشار سي أبو الفرج:

على هذا التوضيحات ودائما حنا تنعرفوا مع السيد الوزير أنه مع حسن نية لهاذ الإصلاح ديال الفلاحين، إنما السيد الوزير نتأسف على إصلاح دائما الحكومة الحالة تدعي بالإصلاح، الإدارة الإصلاح، محاربة الرشوة، ولكن إصلاح الفلاح اللي هو يتعوض ليه الهكتار ديالو ب 500 درهم سنويا هذا ... البال أصبح ب 40 درهم للبلة هاذي يعني واحد المعظلة للفلاح مهزلة بالنسبة، وأطلب من السيد الوزير باش هاذ الإصلاح يكون يعني في أسرع وقت ممكن وكذلك حتى كيف ما كلتم الشركات لي هما عندهم دفتر التحملات ديال تسوية الأرض راه سمعنا أنه هو ماغديش يبتو في الوقت المناسب لي هما عندهم فيه دفتر التحملات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السؤال الثالث دائما في قطاع الفلاحة والتنمية القروية، يهم تغاري الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في منح قروض الفلاحين، سؤال قدم المستشار المحترم سل بلحاج الداموني، لكم الكلمة سي الداموني.

السيد المستشار بالحاج الدرموني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

الكلام على هاذ القرض الفلاحي طويل والحمد لله في هاذ البلاد هادي كاين الرحمة ورحمنا الله تبارك وتعالى، ولكن القرض الفلاحي ما تيرحم. السيد الوزير بما أعرفه فيكم من جدية وبما أعرفه من الغيرة على العالم القروي، وعن النهوض بهاذ المملكة السعيدة، تتكلم معكم شخصيا على هاذ الميدان هذا وبمعرفة الخاصة من نهار بدى في المغرب، ولكن مع الأسف الشديد في الأوائل هاذ المؤسسة كانت في واحد الطريق ممتازة للفلاح وللنهوض بالفلاح المتوسط (الموسط) ولكن اعوام من بعد رجعت الإدارة مشبكة، عندها مصالح خاصة، عندها واحد التسيير حقيقة ما تيمشيش مع النهوض ديال الفلاح ولا بذلك الهدف لي محمد الخامس الله يرحم والحسن الثاني الله يرحم كانوا ساهموا بزاف في خلق هذا القرض باش يحارب الهجرة القروية باش ينمي الفلاح الصغير وتخلى على هذا التوجه وفي المعاملة ديالو واحد السيرة ولت حقيقة في الوقت باش تتنهض بالفلاح ماتنكولش أي الغني ولكم المتوسط باش ترجعو الى الفقر.

الوزارة تعاقبوا ولكن هما عندهم تقنيات خاصة بهم والوزير اللي يبغي يتفاهم مع النقنيات خاصو واحد السطاف مهم وكبير وعندو معلومات في الحسابات وعندو معلومات فيما يجري في الأماكن، لهذا السيد الوزير تنهضرو معكم على هذا الموضوع هذا وهذا الميدان هذا حقيقة بالطبع تتكونو مضطرين باش تدافعو عليه لأن من المؤسسات لي نتوما مسؤولين عليها ولكن لي تنكولو ليكم ولي تنحسو بالمضرة لي كاينا على المواطنين وتيمكن لي نكول ليكم الآن بعض المواطنين ولا يتعاملو مع الأبناك أحسن ما يتعاملو مع القرض الفلاحي، لهذا الى عندكم شي وسيلة باش هاذ المؤسسة توضح المعاملة ديالها لا في المعاملة اليومية مع الفلاح، هاذ الأيام هاذي كنا تنطلبو منهم باش يبداو يعطيو للناس يشريو "الزريعة" قالك هما أسيدي عندهم معلومات واقعية بأن الشتا ما غديش تطيح ومايمكنش لهم يلوحو الفلوس يا سيدي، إوى هحنا دخلنا في واحد الميدان لي هو الله تبارك وتعالى تيعلم به، ما يكنش لينا نلوحو

الفلوس ديال الدولة، مرة تيگولولينا الفلوس ديال الدولة، مرة تيگولولينا الفلوس ديال الأبناك تسلفناهم ب 6٪... لهذا إمتا غادي يعتقنى هاذ القرض هذا وش يعتقنى تكون الصدى ونرجعوا ليه الفلوس ديالو، ولى نهار لي هو عندنا به الغرض، هاذ الأيام هاذي لي طاحت فيها شتا السيد الوزير مع أن اعطيتم تعليمات خاصة بهذا يتعملو جميع العراقيل باش تيعطلو الناسي ياخذو الفلوس ديال الزيعة وتنطلب منكم الله يجازيكم إما تعملو واحد المناظرة مصغرة بالتقنيات ديالها بش أتعرف.

السيد الرئيس، اسمح لينا الآن هذا واحد الموضوع مهم كبير والأخطاء ديالو راه عمرت الهجرة القروية اعمرت بها المدن، من الأخطاء ديال هاذ القرض هاذي تعمرت الدار البيضاء والرباط وبزاف، الهجرة القروية لأنه تعمل باش يحد هاذ الهجرة ولكنه مع الأسف الشديد هو اللي ساهم فيها، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

ولد القايد راه حنا اعطيناه فترة إضافية، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الفلاحة و التنمية القروية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أظن أنه السيد المستشا في قرارة نفسه واع كل الوعي بأنه قد ظلم القرض الفلاحي فيما قاله في حقه فالقرض الفلاحي لولا وجوده لما كنا في أوضاع لا تهمد عقلها ولا مرضاها ببلادنا، فالقرض الفلاحي في خلال عقدين من الزمن هو الذي أنقذ الفلاحين والسيد المستشار على علم بذلك بحيث أنه يقطن في منطقة فلاحية ويعرف تمام المعرفة كيف يعيشون الفلاحون فيها لادعي للذهاب بعيد للتذكير بمزايا القرض الفلاحي، يكفي أن نقول بأنه في سنة 99 قام بإعاز وبأمر من الحكومة بعملية حدف أموال كثيرة كانت على عاتق الفلاحين الفقراء، وفي سنة 2000 كذلك تقرر جدولة الديون على سبع سنوات ووضع برنامج للتخفيض من قيمة الفائدة بالنسبة للمقترضين فأظن أن هذه الأشياء إيجابية يجب أن نسجلها، طبعا الكمال لله هناك عدد من الأشياء التي يمكن أن نواخذ عليها القرض الفلاحي، إنما نحن في نظام اقتصادي أراد لنفسه أن يكون رأس ماليا لبراليا ونتحمل طبعا توابع هذا الإختيار، وتعلمون أنني في قرارات نفسي لا أشاطر هذا التصور بتاتا ولكن لا يمكن أن نسير ضد ما تقرر على مستوى الأمة بالنسبة لهذه الإختيارات وبذلك فإننا نجتهد في وزارة الفلاحة وكذلك في الصندوق الوطني للقرض الفلاحي لإيجاد الحلول المواتية التي من شأنها أن تجعل القرض الفلاحي يستمر في عمله الإنقاذي، ولكن في نفس الوقت في عمله المدعم للإنتاج الفلاحي على المستوى الوطني،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب من السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

... فيما يخص الليبرالية حنا كنا سباقون في الدفاع عنها في المغرب والحمد لله من أوائل الإستقلال فيما يخص القرض الفلاحي ربما ما تفهمناش أنا متنقولش تنهدر على البنك، تنعرف المعاملة ديالها ولكن تنهدر على القرض الفلاحي، تنعرف البيئة ديالو والمعاملة ديالو كاين فرق بيناتهم بجوج، إما فرنسا اللي هي كيف ما گلتم بلاد ليدرالية ومتقدمة القرض الفلاحي ديالها ما تيتمشاش بحال القرض الفلاحي ديالنا لا عندو دور ديال التأطير وديال التتبع، أي عملية تعملات يتكون الملف ديالها في تتبع، وفي تفهم هنا تيعرف حتى الزبون ماتيعرفوه واش مريض أولى فيه (الكونسير) واللي ولادو عندهم شي مصيبة ولا البيئة ديالو...

أما فرنسا ملي تيعطيوه السلف على الفلاحة تيكونوا عندو شي ملف مضبوط وأنهم تيعاونوه فالوقت لي خاص يعاونوه ويكونوا مأطرينو يعرف مين تكون الأزمة أما هنا عرفت أزمة إلا حاجة وحدة

جيب الفلوس ولا يطلع هاذاك "الكومبتور" ديال " لوطو" تيطلع بواحد الصفة.

قلت لي كبيلة الدولة عملت مجهود، عملات مجهود ولكن هاذاك المجهود لي عملت الدولة أسي الوزير عملت موالين 100 ألف فرنك وموالين 150 ألف فرنك ومالين 200 الف فرنك، أماالفلاحين ديال الصح والمتوسطين راه ما عملت معهم والو، تيكون فايت المليون ب10 آلاف ريال ولا 4 الآف تيكولو ليه لا أجي أنت ربما راه واحد الموضوع خطير بزاف ورجع خطير بالتقنيات لي تيستعملوا لها ترجع ليها كما ينبغي وتشوفها أش تيديرو، واش هدو الكرة ديالهم 700 مليون تخسرت عليها، في عام واحد 900 مليون إيعطيوها ليـنا حنا فـاي الإقـليم ديالنا ،الفـلاحـة يكونوا كـلهم بخـيـر وكاين....

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب السيد الوزير لكم الكلمة.

السيدوزيرالفلاحة والتنمية القروية :

تعقيب بسيط قصير، أولا أود أن أقول بأن القرض الفلاحي ببلادنا يختلف في كنهه وجوهره مع القرض الفلاحي الموجود في بلدان أخري ولاسيما في فرنسا، القرض الفلاحي بدأ كمجتمعات تعاضدية للفلاحين بينهم أنفسهم، وبالتالي لم يكن هناك عمل فوقي بل انطلق من القواعد في المغرب حصل العكس حيث أن الأوضاع الإجتماعية التي ورثناها عن الإستعمار ولا ذلك الأوضاع المتصلة بالمستوى العام للإدراك أغلبية الفلاحين للقضايا كل ذلك جعل أن القرض الفلاحي أخذ منحى يختلف تماما مع المنحى الفرنسي، ثم إضافة الى هذا أود أن أقول بأن القرض الفلاحي طبعا هو يهتم بما يحصل للفلاح ويحاول تتبع هذا الفلاح، ولكن يمكن أن المستوى العام لمجتمعنا هو الذي يجعل من يعمل في هذا القطاع لا يقوم بعمله أحسن قيام فالمناظرة التي تنادون بها هي ممكنة طبعا ولكن نخشى أنها لا تأتي بالحل النهائي لهذه المعضلة .علينا أن نساير الأمر ثم أود أن أذكر أنه بعد مدة قليلة من الزمن ستدرسون مشروع تعديل لقانون القرض الفلاحي ويمكن أنذاك أن تقدموا اقتراحاتكم النيرة لتحسين المشروع الذي سيقدم عليكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

آخر سؤال في قطاع الفلاحة والتنمية القروية حول إحداث محافظات عقارية جديدة. سؤال تقدم به السادة المستشارون المحترمون، السيد عادل المعطي، سي سعيد التدلاوي سي محمد هلال، سي محمد بلحسن، سي اسماعيل قيوح، الأستاذ محمد السلامي أستاذ نقيب، سي ميلود عفوت، السي كبور الما سي، سي عبد القادر البريكي، أبو بكر عبيد رسي الحاج براهيم السالمي، السي بلحسن تفضلوا لكم الكلمة.

السيد المستشار محمد بلحسن:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

لا يخفى عليكم السيد الوزير أن التحفيظ العقاري أصبح يكتسي أهمية بالغة للحد من المنازعات العقارية وهو يتصف حاليا بالطابع الإختياري الى جانب كونه غير معمم رغم التطورات التي عرفتها بلادنا في هذا المجال منذ الإستقلال وهناك دراسات وأبحاث أنجزت في هذا الإطار ليصبح التحفيظ العقاري اجباريا ومن أجل تخفيف اجبارية التحفيظ العقاري لصيانة حقوق المواطنين فإننا نلاحظ تعقيد مسطرة التحفيظ ناهيك عن تكاليف تنقل طالب التحفيظ ، لهذا فإن الضرورة تفرض تقريب الإدارة من المواطنين.

لهذه الأسباب نطرح عليكم السؤال التالي السيد الوزير، هل هناك برنامج لإنجاز محافظات عقارية جديدة؟ وماهي المناطق التي تنوون الإحداث فيها هذه المحافظات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

فيما يخص إجبارية التحفيظ وتعميمه فأظن أن تحقيق هذا الهدف صعب المنال حاليا نظرا لما يتطلبه من امكانيات ومالية ضخمة غير متوفرة حاليا، أما عن تعقيد مساطر التحفيظ العقاري فقد أعدت إدارة المحافظة العقارية مشروع قانون يعدل ظهير " 12 غشت 1913" وتلاحظون بأن هذا المشروع يأتي تقريبا 90 سنة أو ما يقارب 90 سنة لوضع القانون الأصلي الذي نشتغل على أساسه ففيما يخص هذا المشروع ونظرا لحجمه فإن... المصادقة عليه ستتطلب بعض الوقت ولكن الآن هو في المراحل الأخيرة وفي طور المصادقة عليه من طرف الحكومة قبل عرضه على أنظاركم.

فيما يخص أحداث محافظات عقارية جديدة الآن ماهو مبرمج هو إنشاء 59 محافظة عقارية و43 مصلحة للمسح العقاري بالإضافة الى مصالح أخرى للخرائط وهذا سيمكن تحقيقه حيث أن الإدارة المحافظة العقارية قد تتحول في القريب الى وكالة المحافظة العقارية وستتمتع باستقلال أوسع مما كان لها من قبل ويمكنها حينئذ أن تلبي كل الطلبات والحاجيات المعروضة عليها، شكرا السي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب السي عادل المعطي، السيد المستشار تفضل.

السيد المسشتار عادل المعطي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارون،

شكرا السيد الوزير على الإجابة على السؤال اللي تقدمنا به، جاء على لسان ديالكم السيد الوزير على أن هناك إحداث علي 59 وكالة و59 محافظة عقارية عبر المملكة، فهناك مناطق السيد الوزير اللي تتراوح فيها النسبة ما بين 65 حتى 70٪ ديال المواطنين اللي هما عندهم الاملاك ديالهم محفظة في بعض المدن أو الأقاليم إلا أنهم تيصعب عليهم التنقل الى عين المكان وحنا تنهدرو على القضية ديال تقريب الإدارة من المواطنين .

فأعطيكم مثلا السيد الوزير هناك محافظة اللي موجودة في بني ملال في جهة تادلة أزمور فكنا تنسمعوا على المدينة ديال الفقيه بن صالح غادي تنشئ فيها وكالة المحافظة العقارية هادي مدة ديال 3 سنوات أو 4 سنوات إلا أن هاد المحافظة ماعرفنش الوجود ديالها وتنعرفوا أن في الناحية ديال بني عمير وبني موسى تتمثل 65٪ بالنسبة للمحافظة ديال بني ملال، تنتمناو السيد الوزير أن هاذ المحافظة تخرج في اقرب وقت لتسهيل الماموربة وتسهيل التحفيظ بالنسبة لهاذ الشريحة لي هي كما ذكرت تتمثل بين 65و70٪ ما بين دائرة بني موسى ودائرة بني عمير، فمرة أخرى أشكركم السيد الوزير وأتمنى أن تعملو على اخراج هذه المحافظة في أقرب الآجال وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

بهذا قد نكون أتينا على الأسئلة المتعلقة بقطاع الفلاحة والتنمية القروية وبإسمكم تنشكر السيد الوزير على مساهمته في هذا النقاش وننتقل الى القطاع الموالي، قطاع التربية الوطنية بثلاث أسئلة أو لها سؤال حول التأمين المدرسي، سؤال وجه للسيد وزير التربية الوطنية من طرف السادة المستشارين المحترمين، سي سعيد التدلاوي رئيس الفريق، سي عادل المعطي، سي ابراهيم السالمي، الاستاذ النقيب محمد السلامي، سي احمد الذيبوني، سي الميلودي

عفوت، سي اسماعيل قيوح، سي محمد بلحسن، وسي علي الخضراوي، أحد السادة الاستاذ النقيب الاستاذ السلامي.

السيد المستشار محمد السلامي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

من المعلوم أن جميع المؤسسات التعليمية تستخلص في مستهل كل موسم دراسي جملة من الرسوم وفي طليعاتها الرسم المفروض بالنسبة لتأمين التلاميذ ضد الحوادث المدرسية ونظرا لأهمية هذا التأمين، خصوصا وأنه يشمل شريحة عريضة من الأفعال المدرسين في البوادي والحواضر ويلعب دورا أساسيا في تغطية الحوادث المدرسية التي لا تخلو منها المؤسسات التعليمية، وتنويرا للرأي العالم الوطني حول الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع ، نود أن نسأل السيد الوزير عن أولا عدد المستفيدين من هذا التأمين؟ ثانيا ماهي المسطرة التي تتبع لتأمين الشريحة المعنية من التلاميذ؟ ثاليا وماهي أنواع الأخطار التي يغطيها هذا التأمين؟ رابعا وهل تتوفر الوزارة على احصائيات مدققة حول الملفات التي تمت تصفيتها في هذا الشأن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد عبد الله ساعف وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

اشكركم على هذا السؤال لانه تيعطي الفرصة لتوضيح الملف لي يمكن ما واصل شي إلى الرأي العام الوطني، ولأولياء التلاميذ، ف 3 الدقايق ماكتكفيش ولهذا سأسلم السادة المستشارين ملف في الموضوع وأكتفي بالتركيز على النقط التالية، أولا كنا كنشتاغلو على أساس الظهير ديال أكتوبر 42 ولكن الظهير ديال أكتوبر 42 المتعلق بالتأمين المدرسي كا ن فيه واحد العدد ديال الحدود بين المحدودية الكبيرة من ناخية أنه ماكانش تيسمح بمواجهة الملفات لي عدد ديالها غادي وتيدزاد من جهة، والمدة لي تستغرق تسوية هاذ الملفات لي هي مدة طويلة ،وثالثا ما تيعطيش واحد العدد ديال الحوادث منها مثلا الإنتقال من المدرسة للبيت.

فلهذا الغرض تم احداث تأمين تكميلي تسمى بالضمان المدرسي ولكن داخل فيه 2 ديال الجوانب، جانب الأول تتعلق بالحوادث لي هي يمكن لينا نعتوها بالمدرسية وعلى هذا الأساس تيدفع كل تلميذ في مجموع التراب الوطني 7 ديال الدراهم و50 سنتيم والتلميذات في الوسط القروي 3 دراهم و25 سنتيم.

فيما يتعلق بالتأمين الرياضي تيدفعوا التلاميذ 17 درهم و50 سنتيم والأساتذة ديال التربية البدنية 15 الدرهم.

هذا الضمان التكميلي سمح لينا باش نحسنوا الوضعية ديال التأمين المدرسي ففي هاذ السنة وصلنا لتغطية ديال 40٪ ديال الناس المعنيين بالفضاءات المدرسية، ولي هو يتوصلو ل 7 الملايين 40٪ من هاذ 7 الملايين الآن مأمنين.

من جهة أخرى فيما يتعلق بالملفات عند الإحصائيات ديال هاذ السنة الى آخر توفمبرعندنا تسوية 798 ملف في الإطار الجديد التكميلي وفقط 260 ملف في الإطار القديم لي هو الظهير ديال 42، غنسلمكم الملف وغاد تشوفو المعطيات بالضبط حول الوضعية ديال التأمين في الفضاء المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب الأستاذ سي سعيد التدلاوي ورئيس الفريق، لكم الكلمة.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

السيد الوزير في الحقيقة حنا... السؤال ديالنا واضح الى بغيتو تصيفطو لينا شي ملف هذا اشغلكم ولكن حنا كنا تنتمناو أنكم

تجاوبون على السؤال ديالنا، لأنه الأسئلة لي وضعنا هي أسئلة واضحة لاغبار عليها، مناهي أنواع الأخطار، ماهي الطريقة لي تتسلكها الوزارة باش تتأمن هاذ التلاميذ؟ وهذا هو بيت القصيد السيد الوزيرإعطيتونا الأرقام واقتصرتوا على الأثمنة لي تيدفعوا التلاميذ وقلت على أنه التسوية ديال 798 ملف وبقات 200 ملف تقريبا، حنا لي بغينا نگول إليكم السيد الوزير هو أنه باش تحسنوا هاذ التأمين شنو وقع بغينا نعرفوا الطريقة لي تعطات بها هاذ التأمين ولمن تعطى، وكيفاش تعطى، وعلاش تعطى، لا يعقل أن شركة التأمين موجودة بالدار البيضاء والوسيط يوجد بالرباط، والوسيط يأخذ تقريبا 28٪ من المبلغ الإجمالي لي هو تيقلص من الضمانات متيخليهمش يتوسعوا هذا هو السؤال أ السيد الوزير، حنا كنا تنتمناو وتجاوبون على الأثمنة ديالنا لأن على ضوء هاذيك الاجوبة كان عادي يبان للمجلس الموقر والرأي العام الوطني، التلاعبات ديال الوزارة في هذا الشأن هذا ،أنا أقولها وأتحمل مسؤوليتي لأن لا يعقل وزارة من هذا النوع أي حاجة بغات ديرها تتديرها....

وهاذ المسألة ماساق حد خبار والناس ديال التأمين هاهما موجودين هنا، الشركات التأمين معينة لي أخذت الملف والوسيط معين ومعروف في الرباط، وLa gestion حتى التسيير لا يعقل أن الإنسان واش هذا الوسيط عندو وكالة على مستوى المملكة لماذا لم تتعاملوا مباشرة مع شركات التأمين لي هي عندها الوسطاء ديالها الممثلين ديالها في داخل أنحاء المملكة، واش واحد الولد لي في الفقيه بن صالح مثلا أو في الصحراء غادي يجي حتى للرباط باش يعمل تصريح الحادثة ديالو أو الملف ديالو خاص المدير يصيفطو من الرباط، الرباط عاد تصيفطو الدار البيضاء والدار البيضاء عاد تصيفط الملف هذا هو السؤال أ السيد الوزير لي كنا تنتمناو أنكم تجاربون عليه. كنتمناو هذا الملف يخرج للوجود ونعرفوا الحقيقة من هذا المستفيد هذا المحظوظ؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، هناك رد للسيد الوزير.

السيد الوزير:

الملف لي بين يدينا تنوضعوه رهن إشارتك وأنت غد تشوف واش غادي تاخدوا أو مغتخدوش ولكن فيما يتعلق بالسؤال لي طرحتي أنا كنت في نفس الوضعية لي أنت فيها السنة الماضية لما في إطار التعليم الثانوي تساءلت بحالك شكون لي ستافد من هذا التأمين التكميلي، شكون هي الشركة لي استفادت عملت التحريات لأن كانت ما بين وزارة التربية الوطنية أنذاك والمستفيد فبحيث في الموضوع ووجدت بأن كانت هناك صفقة عمومية وتعطيات لشركة لي شفت بأنه هي شركة الشمال الإفريقي و في ما بين القران هذا الإسم ديالها وبأن المسطرة احترمت لتنظيم الصفقات وبأنه ماكاين ما يتكال الأمورعادية جدا واستسلمت كذلك لأنني حتى أنا تساءلت استسلمت بأنه الأمور مضبوطة وشرعية وما فيها حتى تلاعبات بحال لي جاء في التدخل ديالكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على رده، لا تعقيب للسيد المستشار ونمر للسؤال الموالي دائما في قطاع التربية الوطنية حول مشاكل التعليم الثانوي بالعالم القروي، سؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة الحاج عمارة عمارة محمد صالح قميزة والحاج زهير حسن، تفضلوا آسي المستشار.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

من المعلوم أن السنة الدراسية الحالية تميزت ببداية تطبيق بنود الميثاق الوطني لتربية والتكوين، بما في ذلك العمل للحد من ظاهرة

الإنقطاع الدراسي للتلاميذ وبالخصوص تلامذة العالم القروي، إلا أننا نسجل في اقليم شيشاوة انقطاع النسبة المئوية عن التعليم الثانوي هذه السنة، وهذا يرجع بالأساس الى غياب الداخليات ومرافقها كما أن التعليم الثانوي بهذا الإقليم يعيش مشاكل عديدة مرتبطة بالأساس بقلة بنايات التعليم حيث أن عددها لم يراعي النمو الديمغرافي بالإقليم، والحالة هذه فإننا نسألكم السيد الوزير كيف يمكن الترجمة الى الواقع الى جميع بنود الميثاق الوطني لتربية والتكوين وخاصة ما يتعلق بتطبيق مبدأ إيجبارية التعليم وتعميمه في العالم القروي ؟وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

كتعرفوا أن كاين هناك أولوية للعالم القروي وتنحاولوا نترجموا هذا الهدف الى اجراء عملية مباشرة وبالخصوص فيما يتعلق بتقريب المؤسسات التعليمية والتكثير منها في الوسط القروي بنوعيتها المختلفة، ففيما يتعلق بالثانويات تتعرفو بأن هناك قوانين حديدية ديال الخريطة المدرسية وهو خاص بكون العدد الكافي ديال التلاميذ لاتخاذ القرار ديال بناء مؤسسة لي أقل تكلفة يمكن لينا نوجدوها الآن هي نصف مليار وأقل عدد ديال الموارد البشرية هي 100 أستاذ في مختلف التخصصات ومختلف المواد، فأش تنوجدو في اقليم شيشاوة؟ تنوجدوا جماعة مجاط عندنا 22 تلميذ هاذ السنة جماعة أمزوضة كاين هناك ديال التلاميذ في جماعة مزيودية هناك 32 تلميذ يعني في المجموع 64 تلميذ، شنو القرار أنه جزء منها مشاو إيميتانوت وجزء الآخر في ثانوية البخاري الى ذكرت في شيشاوة، هذا تيعني بأنه لما غادي يتوفر العدد الكافي ديال التلاميذ لي يمكن ليهم يدخلو الثانويات فإذاك غادي يتخاذ القرار، الآن كاين هناك ضبط نسبي ديال الحاجيات فيما يتعلق بالثانوي على مستوى المغرب هناك يعني تطابق ديال المشاريع ديال النيابات والحاجيات ونأمل أن نبقى في هذا المستوى ديال الإتساق بالواقع والحاجيات والإستجابة إليها ونحسنوا بالخصوص من الجودة وطبعا هناك مشكل ديال الداخليات هنا فعلا هو المجهود لي خصنا نبدلو في هاذ السنوات هاذي اللي أمامنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الويزر،

هناك تعقيب الحاج عمارة عمارة تفضلو أسي المستشار.

السيد المستشار الحاج عمارة عمارة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بدوري أشكر السيد الوزدير على جوابه، السيد الوزير الجواب ديالكم على اقليم شيشاوة، اقليم شيشاوة إقليم متفرق ولا يمكن التعليم ديالو يكون الى ماكانوا الوسائل ديال الإعداديات تكون موجودة في جميع المناطق أو الدوائر، وكذلك الداخليات، لأن الى ماكان الداخليات والى ماكاين المنح راه ميمكن لهاذ التلاميذ يقراو لأنه تينجحوا ولكن ما يمكن لهم يواصلو لأنهم ما لقاوفين... كاين الجماعات لي بعاد ب 86 كيلو متر على مقر الدائرة أولا مقر الثانوية فين باغي يكون هذا التلميذ الى ما لقاش الداخلية؟ فلهذا تنطلبوا من معالي الوزير تعطى تدار دراسة خاصة بهذا الإقليم حتى يمكن لينا تنغلبوا على هذا التعليم لي هو تنشوفوه منعدم الى بقينا على هاذ الحالة لي غاديين فيها وخى نبنيو المؤسسات الى ماكانوش الداخليات راه ميمكنش نراقبو، والى ماكان منح لهاذ الأقاليم لي هي تتكون هكذا متضررة ومتشتتة السكانة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

هناك رد، تفضلوا السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزيرالتربية الوطنية :

باش نجاوب السيد المستشار، با شنجاويكم السادة المسشتارين بحثت في الموضوع ولگيت بأنه جميع هاذ التلاميذ لي ذكرت عندهم منح كاملة وداخليين ديال امينتانوت وديال شيشاوة.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

آخر سؤال في قطاع التربية الوطنية حول وضعية تسيير المؤسسات التربوية بالتعليم الأساسي الأول، سؤال قدم من طرف السادة المستشارين، سي حميد المودن سي محمد المنتصر، وسي سعيد العروي، سي محمد تفضلوا، سي حمد المنتصر لكم الكلمة.

السيد المستشار سي محمد المنتصر :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المسشتارين المحترمين،

السيد الوزير في إطار الإصلاح الذي يعيشه حاليا قطاع التعليم بالشروع في تنفيد الميثاق الوطني للتربية والتكوين وانطلاقا من الوضعية الخاصة التي يعيشها الطور الأول من التعليم الأساسي خاصة الجانب الإداري منه حيث ماتزال مؤسساته تسير من طرف شخص واحد يشرف على مختلف الانشطة الإدارية والتربوية والمالية والإجتماعية، الشيء الذي يجعل هؤلاء المديرين أحيانا عاجزين عن القيام بمهامهم بالوجه الأكمل في غياب طاقة من المساعدين لهم وحيث أن وزارتكم صرحت في هذه القبة سابقا بأن تسيير هذه المؤسسات سيعاد فيه النظر قريبا .

لذا أتقدم إليكم السيد الوزير بالسؤالين التاليين، أولا ماهي الإجراءات الكفيلة التي ستتخذها وزارتكم لضمان حسن سير هذه المؤسسات؟ ثانيا متى سيتم الشروع في هذه الإجراءات؟ وشكرا السيد الوزير السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد المحترم،

السادة المستشارون،

فيما يتعلق بالإدارة التربوية كانت من الملفات لي عندها أولوية منذ بداية هاذ السنة لي هي السنة الأولى ديال عشرية الإصلاح وفعلا كنا إنطلقنا من الأعمال والملفات لي راكمناها خلال المرحلة السابقة وشعرنا بأننا مهيئين هاذ السنة لمراجعة أوضاع الإدارة التربوية فيما يتعلق بجميع الاسلاك وتقدمنا بمشاريع لرجال التعليم في مجموع أنحاء المملكة، يعني في كل الجهات عبر حوارات مباشرة وتم استغلال هاذ المناقشات لتطوير هاذ النصوص لي كانت بين يدينا ووصلنا الآن الى النتيجة لي هي إعادة صياغة ملامح المدير ديال المؤسسة التعليمية لي هو في نفس الوقت قائد إداري ومالي وتربوي فهذا هو الجواب الأساسي لهذه الوضعية، ثانيا هناك إصلاح للمؤسسة.... وإعادة تنظيم المؤسسة وهنا جاء مشروعنا الحالي ديال قانون إطار ديال المؤسسة لي جا في نفس الوقت مع هذه المراجعة وهناك كذلك تقدمنا بمشروع مرسوم لإعادة النظر في تعويضات الناس ديال الإدارة التربوية وأظن بأن الآن واخذ طريقو العادية مسطرة لي تيخدها هذا الوقت، هذي هي 3 ديال العناصر ديال الأجوبة على قضية المدير مدير المدرسة الإبتدائية، مدير الإعدادية ومدير الثانوية.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب، الكلمة لسي حميد المودن.

السيد المستشار حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكرو السيد الوزير على الإجابة وتنقولو على أن الإجابة ديال هاذ السنة تتختلف عن الإجابة ديال السنة الماضية لأن هذا السؤال تقدم السنة الماضية بنفس الصيغة وكان الجواب من طرف السيد الوزير، وزير التربية الوطنية في حكومة التغيير الحكومة الجديدة القديمة، السيد الوزير قال لنا بالحرف الواحد، في الأشهر القليلة القادمة إن شاء الله سنقوم باحداث طاقم بمساعدة ما يسمى مدير التعليم الإبتدائي..ولما تنقولوا هذا المدير لابد له من المساعدة فحنا تنفكروا للطفل، تنفكروا للتلميذ، متنفكروش للمدير أو كيعز علينا مدير لانه مدير وصافي، راه تيعز عليما الطفل لي متتمش المراقبة ديالو ومتتمش العملية ديال الدراسة ديالو بطريقة نقولو فيها كما تتم المراقبة في التعليم الإعدادي أو الثانوي وقال لنا السيد الوزير وحتى لا نتساءلو من جديد عن الكيفية التي سيتم بها احداث هذا الطاقم عندنا الطاقم موجود في التعليم الإعدادي نهبطوا الناس ديال الإعدادي وندبرهم في التعليم الأساسي لأن أصبح تعليم واحد، الآن تنسمعوا من السيد الوزير جواب آخر تيقول حنايا الآن عندنا مراجعة الإدارة وعندنا عدد الصياغة ديالها وتنفكرو في التعويضات، السيد الوزير هل هناك من تفكير جدي وموضوعي في مساعدة هذه الإدارة وليس المدير، أقول في مساعدة هذه الإدارة بالتعليم الإبتدائي حتى تتم معاملة التلاميذ بطريقة واحدة في التعليم كله، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

هناك رد للسيد الوزير، السيد الوزير تفضلو لكم الكلمة.

السيد وزير التربية الوطنية:

بدون شك كانت هناك أجوبة الجواب لي عطيت اليوم لا يتناقض فقط لي وقع أنه خدينا كل الاجوبة لي كانت موجودة لا في هذا الموضوع ولا في مواضيع مختلفة وخضعناها لنقاش وطني في هاذ الفصل الأول دايل السنة وترجمناها الى قوانين الآن ولى عندها طابع عمليتي مبقاش مجرد مشاريع حتى المرسوم ديال التعويضات ماشي مرسوم ديال السنوات المقبلة هذا كما قلت أخد طريقو ثم فيما يتعلق بالمساعدين ماكاينش غير المساعدين، كاين المساعدين كاين الموقع، كاين علاقة المدير بالمفتش، كاين علاقة المدير بكل مكونات الفضاء التعليمي، هاذ الشيء كله اخضع لنقاش وطني واستخرجنا الخلاصات وكملنا هذاك التصور لي كان واعطيناه الآن التقنيين القانونيين اللي غيترجموه للإطار يلزم الفاعلين في المجال التربوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

بهذا نكون قد انهينا مراقبة الحكومة في قطاع التربية الوطنية، نشكرك كذلك السيد الوزير على مساهمته في هذا النقاش ورده علي أسئلة السادة المستشارين، ثم تنتقل إلى قطاع الصحة بسؤال واحد ووحيد حول واقع مستشفيات المغرب، السؤال قدم من طرف السيدين المستشارين، السيد سعيد كمال، ورئيس الفريق سي عقا الغازي، سي سعيد لكم الكلمة تفضلوا.

السيد المستشار سعيد كمال :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن وضع المستشفيات بالمغرب لايبعث عن الإرتياح ذلك أنها تعاني من مشاكل متنوعة منها ما يتعلق بالخصاص الموجود في البنايات الصحية والتجهيزات الأساسية والإمكانيات البشرية الضرورية وخاصة في المناطق القروية وفي المناطق النائية، حيث تنعدم أدني شروط الصحة وحفظها، هذا دون الحديث على الخصاص في المستشفيات الذي تعاني منه بعض القرى والمدن،

وهنا نستحضر حالة بعض الجماعات كبلدية (العيايدة) وجماعة (السهول) وبلدية (احصين) المعروفة بقرية أولاد موسى التي لا تتوفر سوى على مستوصف ضحي متواضع لا يلبي حاجيات السكان في التطبيب أمام ساكنة متنامية تناهز 120 ألف نسمة، وزرحف عمراني مذهل، الأمر الذي يستدعي معه على وجه الإستعجال إنشاء دار للولادة ومستشفى تخصصي ومستودع ليلي الأدوية والرفع من مراكز الهلال الأحمر وتوفير سيارات الإسعاف والمرافق الطبية الضرورية، وبهذه المناسبة نشير بأن المجلس البلدي لآحصين نأكد استعدادنا لتعاون مع الوزارة لهذا الغرض.

وفي هذا الصدد نسأل السيد الوزير عن التدابير التي ستتخذها الوزارة في اتجاه تقريب المستشفيات من المواطنين وتوفير خدمات صحية في المستوى المطلوب؟ وشكرلكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة(دردشة).

السيد التهامي الخياري وزيرالصحة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت اشكر السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال، السيد الرئيس بالنسبة للسؤال بالنسبة الجانب ديالو العام أنا سبق لي جوبت عليه مرارا أمام أنظار السادة المستشارين ومنعدش نصدعكم لأن منذ آخر جواب الى حد الآن ما كانش عندنا الوقت باش الأمور تتقدم، لي كاين وهو أنه حنا ماشي فقط الكلام حنا في صدد تدريجيا العمل على إصلاح ما يمكن اصلاحه والعمل على تدريجيا تجاوز المشاكل المطروحة..... السيد المستشار المحترم لي تيهموا أشنو مبرمج بالنسبة لسلا وأظن أن هذا هوكنه ديال السؤال، بالنسبة لسلا المبرمج في إطار ديال التصميم الخماسي، هناك... ديال سلا الجديدة بالضبط هناك إنجاز احداث المستشفى العام لمدينة «سلا الجديدة»، احداث مركزين صحيين بكل من جماعة العيايدة، جماعة آحصين، إحداث مركز صحي جماعي مع دار للولادة لجماعة السهول، احداث مستوصف قروي بجماعة بوقنادل، تعميم المستوصف القروي بجماعة السهول وكذلك بالنسبة لسلا كلها بدينا الآن تندرسوا الإنكانية ديال دمج المستشفى الإقليمي ضمن المركز الإستشفائي الجامعي ابن سينا، هذا ما تيخص سلا الجديدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، سي سعيد تفضلوا.

السيد المستشار سعيد كمال :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابة، لي بغيت نوضح لسي الوزير المحترم بأن سلا الجديدة ماشي هي قرية ولاد موسى، قرية ولاد موسى فيها تقريبا الساكنة ديالها لتتفوق سلا الجديدةاللي تنطلب أنا من السيد الوزير المحترم باش يشوف بعين الإعتبار بالنسبة لقرية أولاد موسى، وسلا الجديدة راه فيها مستوصفات ولكن القرية مافيهاش (دردشة) لي تنطلب هي قرية أولاد موسى واش داخلة في هاذ programe لي كاين أولا لا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد

السيد وزير الصحة :

شكرا للسيد المستشار، تيظهر لي السادة المستشارين سبق إليكم باش صوتوا على التصميم الخماسي كاين يتكون بعض الاشياء لي ضافية توفرت وسائل مادية جديدة حنا مستعدين باش ندرسوا معكم وتتعاونو وستوفو الى كاين امكانية جديدة ديال التعاون ما بين الوزارة والجماعات، حنا مستعدين ندرسوا ولكن راه

كاين كذلك تصميم خماسي لي هو الحد الادنى في انتظار ماتوفر الشروط راه ... يمكن لينا نديرو مستشفى بالنسبة لكل جماعة في الوقت لأن المحلات ما فيها حتى un responsabele راه حنا الآن عندنا وسبق لي قلتها عندنا إشكالية بالنسبة لسلا راه قلت سبق لي أنا لي قلت الأول بأن المستوى ديال التأطير ديال سلا أقل من المستوى ديال الصعيد الوطني وهاذا الشيء غير معقول وحنا هاذ البرامج لي تكلمت عليها بما فيها إنشاء مركز صحي بجماعة احصين هذا مبرمج حنا الآن تنعملو باش هاذا الوضعية هاذي شادة متبقاش موجودة .

فيما يخص البلاد والسيد المستشار المحترم يكون على اقتناع لأنه شخصيا مهتم كثير بالوضعية ديال سلا باش على الأق تكون مدينة في المستوى ديال التأطير ديال المدن الأخرى وعلى الأقل بالنسبة لرباط لأن ما بين الرباط وسلا كاين الواد راك عرفوا مشكل ديال الواد مابين السلا والرباط على الأقل باش سلا ترجع في المستوى ديال الرباط، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

وشكرا له كذلك على إجابته، ننتقل الى قطاع ما قبل الأخير، قطاع الشبيبة والرياضة، هناك سؤالين الأول حول معاناة اللاعبين والرياضيين القدامي، سؤال قدم من طرف المستشار المحترم السي ادريس جوالة، سي ادريس لكم الكملة (دردشة)

السيد المستشارادريس بوجوالة:

شمرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

ربما في أول وهلة يتضح للبعض أن سؤالا عاديا ولكن بحكم الإتصالات والحوارات التي أجريتها مع قدماء الرياضيين وقدماء اللاعبين تبين لي بأنه سؤال في كامل الأهمية... الإشارة الى أسباب النزول أو أسباب طرح هذا السؤال فلعل من أكبر الأسباب هو الإشارة الواضحة لصاحب الجلالة على الإهتمام بالمسائل الإجتماعية وكذلك الظروف التي توفي فيها المرحوم العداء العالمي عبد السلام الراضي واللي الكل تيعرف الحسرة والألم لي عشناه في ذلك الظروف لي توفى فيها وبهاذ المناسبة تنوجه الشكر الى المشرفين على ذاك الدوري لينظموه لو في مدينة فاس ولي في الحقيقة هاذي من بين المسائل لي يجب أن نصفق ليها كثيرا، وكانت هناك مائدة مستديرة أو حوار في القناة الثانية من أجل تقييم المشاركة المغربية في العاب سدني وعلى الجانب طرح المعاناة للرياضيين القدماء بحضور البطل العالمي هشام الكروج وكذلك بعض الأطر لوزارة الشبيبة والرياضة وأجابو على بعض الأسئلة وهاذي فرصة للسيد الوزير أن يوضح للرأي العام كذلك الأمور فيما يتعلق بالرياضيين القدامى .

وكان إلي الشرف أنني ترأست لقدماء المولودية الوجدية الذي شارك في دوري بمدينة تطوان بمشاركة قدماء نادي الجيش الملكي وكذلك المغرب التطواني ونخبة من الرباط وسلامن قدماء اللاعبين،

والسؤال بإيجاز السيد الرئيس تعتبر الرياضة بصفة عامة مرآة تعكس المستوى الثقافي و الحضاري للبلدان والإهتمام بها يعتبر دعما قويا الحياة الإقتصادية والإجتماعية والحضارية وقد ساهم العديد من الأبطال المغاربة في التعريف ببلادنا والتاريخ يزخر بإنجازاتهم على المستوى الدولي وهذا لم يتأت إلا بمجهودات جبارة وأحيانا تكون شخصية علما بأن اللاعبين القدامى ماكانش عندهم واحد الإهتمام لي كاين ودبا والإمكانيات لي كاين دبا ادى السيد الوزير المحترم إن أغلبية اللاعبين والرياضيين القدامى تعيش ظروف معيشية جد قاسية لعدم توفرهم على دخل قار بعدما تنكر الجميع لخدماتهم وأصبحوا محط استياء للرياضيين خصوصا والمواطنين عموما، ألا تفكرون السيد الوزير المحترم في إيجاد حل فعلي لمثل هؤلاء الأشخاص الذين يعترفوا لهم الجميع ولو في سر بتقديم

خدمات جليلة لوطنهم ودراسات وضعيتهم وإيجاد صيغة تضمن لهم على الأقل العيش في ظروف عادية اعترافا لهم بعطاءاتهم؟ وشكرا، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة.

السيد إحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس،

كما اشكرك السيد المستشار الذي تفضل بطرح هذا السؤال وكما جاء على لسانه هذا الموضوع مهم جدا وخاصة نظرا للأعمال الهامة التي قدمها الأبطال المغاربة عبر التاريخ لبلدهم الأولي، وبهذا الصدد تم البدء في معالجة هاذ الإشكالية هاذي، أولا الاسباب ديالها الأسباب ديالها هي الرياضيين القدامى جدا مع الاسف في واحد الوقت كانت الرياضة غير مربحة ماشي بحال الوقت ديالنا الحمد لله الآن هانوك الرياضيين ماكانش واحد الإهتمام من الناحية المادية ولا حتى المعنوية مع للأسف هي لي خلق هاذا الوضعية هاذي ولكن هو العدد قليل في الحقيقة نظرا أن التطورات لي دارت في هاذ الميدان ولاو الرياضيين يتضمنوا المستقبل ديالهم خلال الممارسة ديالهم إضافة الى بعض الإمتيازات لي تتعطيها الإدارة فيما يخص الرياضيين الحاليين، مثلا واحد العدد ديال الإجراءات غادي نلخصها كما ينبغي كما يجب نظرا لصيق الوقت.

الأول هو توظيف جميع الرياضيين الحائزين على ميداليات على المستوى الدولي أو القاري أو الجهوي، اليوم أصبح عندهم حق في التوظيف بصفة استثنائية يعني بغظ النظر على المستوى الدراسي ديالهم ولا شروط المباراة الى آخره تيتخانو المقياس الوحيد وهو التعلق ديالها إذن واحد العدد ونأكد لكم أن جميع الرياضيين لي عندهم حق في التوظيف تمت تسوية وضعيتهم حتى الأيام الأخيرة حتى هانو ديال سدني آخر فوج لي خداوا الميداليات ثم تسوية الوضعية ديالهم.

النقطة الثانية تم احداث واحد الصندوق بتنسيق مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم لمآزرة اللاعبين القدامي والموارد ديال هاذ الصندوق تتجي من الإنتقالات ديال اللاعبين الى الخارج هاذي كبادرة أولى في حين تنفكروا الآن تفاديا لهذا الموضوع لأن ماكاينش لي تيخدو الميداليات أولى لي تيتمكنوا باش يضمنوا العيش ديالهم في المستقبل، كاين حتى هانوك المتوسطين لي متيوصلوش معندو ميدالية دولية، معندو وضعية، معندو توظيف، ماعندو والو، كان نفكرو في واحد التأمين وبدينا فيه كما تعلمون الناس لي قراب للميدان الرياضي دبا المشكل ديال التأمين فضينامنو فيما يخص الممارسين بعد في نفس النقطة.

الى اسمحتوا لي ذكرت مع وزير التربية الوطنية ونأكد أن الصفقة دارت بين وزارة التربية الوطنية في ذاك الوقت ووزارة الشبيبة والرياضة والشركة لي تخادت لانها ماشي غير كانت أقل تكلفة بالنسبة لوزارة التعليم وإنما كانت أقل تكلفة وزارة الشبيبة والرياضة من 120 درهم لي كنا تنخصلو على كل ممارس بهاذ الطريقة هاذي لأن دمجناشي في شي ولينا تنخلص 17 درهم لكل ممارس ربحنا 100 درهم وزيادة إذن سمحولي هاذ الكلام لي كان كل واحد يفهم شنو كاين منوا، هاذ ملي الموضوع ديالي إضافة الى بعض الإمتيازات مّا يمكنش لينا نكروها لتتعطى لبعض الرياضيين في كل المناسبات سواء على المستوى المحلي من طرف السلطات المحلية ومن طرف الجماعات ومن طرف الوزارة ومن طرف إلى آخره، كاين واحد الإهتمام ولكن أنا نأكد ليكم السيد المستشار المحترم أن هذا الموضوع مهم وإن شاء الله أنانوا عدكم نتعاونوا عليه كلنا باش نلقاو الحل لناس لي باقي ماعندهومش شي ضمانات باش يعيشو الحياة ديالهم في آمان إنشاء الله وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب سي ادريس تفضلو لكم الكلمة.

السيد المستشار ادريس بوجوالة :

شكرا السيد الرئيس، وأشكرالشكر الجزيل السيد الوزير المحترم على هاذ المعطيات لي أعطانا والحقيقة لي كانت في المستوى وغدي طمأن الرياضيين بصفة عامة والروح ديال العمل لي تنشهدها فيكم السيد الوزير ربما اعطيكم بعض المقترحات لي تفيدكم وكيف ماكلتم نتعاونوا جميع باش نوجدوا حل لهاذ الناس انطلاقا من المعاينة ديال المحلية وأعني بذلك مدينة وجدة هناك بعض الرياضيين لي تيسعاو تيطلبوا من أجل قضاء حوائجهم يعني كاين اللاعاب لي تيجمعوليه ربما حتى باشر يتشافى فلهذا اقترح عليكم السيد الوزير حصر لائحة بتنسيق مع الجهة ديالكم المختصة على المستوى الوطني بتنسيق كذلك مع رؤساء الفق تيعرفوا كذلك ديالهم في انتظار احداث مشروع قانون ولما لا وربما. من خلال هذا السؤال ربما نجتهد جميع من أجل احداث مشروع قانون لضمان مستقبل هؤلاء اللاعبين ومستقبل اللاعبين الحاليين، وضمان عيش اللاعبين القدماء ولما لا ادماج هؤلاء اللاعبين القدماء ضمن الناس لي تيستافدو من أجرة يعني (les agrimants) علاش يعني كاين تسهيلات بأن هاذ الناس ندمجوهم ولو بصفة استعجالية... وقانون أو شيء من هذا ... وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

· ننتقل الى السؤال الموالي دائما في قطاع الشبيبة والرياضة حول مصير المركبات الرياضية المبرمجة في إطار تهييء الأرضية لاحتضان كأس العالم، سؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين سي سعيد العروي سي محمد المودن، سي الحاج مبارك السباعي، سي عمر مجيب، سي حمد المنتصر وسي عبد الرحمان دندون، سي العروي لكم الكلمة أسي الرئيس.

السيد المستشار سعيد العروي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

برمجة الحكومة في إطار الإستعداد لاحتضان كأس العالم 2006 عدد من المركبات الرياضية الهامة في مختلف المدن التي كانت مقترحة لاحتضان هذه التظاهرة الرياضية، إلا أن عدم تمكن بلادنا من كسب الأصوات لفائدة هاذ الإحتضان أضاع علينا الإستفادة مما كان المغرب سيجني من ذلك ومنها المساعدات التي ستسهم في انجاز عدد من المركبات ذات المواصفات الدولية، لذا وحيث أن بلادنا مازالت تطمح إلى بلوغ هذا الهدف واعتبار الكون النقص في البنية التحتية بما فيها انجاز الملاعب الرياضية الكافية كانت من ضمن أسباب هذا الفشل. من هذا المنطلق نسألكم السيد الوزير ما مصير المركبات الرياضية التي برمجت في إطار الإستعدادات لاحتضان كأس العالم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة.

السيد وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين.

فعلا كان هناك برامج في إطار التهييء لاحتضان المغرب لكأس العالم النتيجة معروفة ولكن بمجرد ماداز التصويت لتتعفوا الحكومة خدات قرار أنها تبع البرامج ديالها وخاصة الشطر ديالو لي كنا تنگولو جميع الفرقاء ديالنا أن هذا الشطر غادي يكون كيف ماكانت النتيجة ولهذا كاين برامج الآن فيه 2 ديال المحاور، المحور الأول هو هذا لي تعاهدنا به كانت النتيجة سلبية أولا إيجابية حنا غادين معاه هذا البرنامج فيه إعادة هيكلة الملاعب المتواجدة، إعادة هيكلة الملعب ديال الرباط انتهت وإن شاء الله في القريب غادي تشوفو فيه المقابلة الأولى طبقا للمتطاب ديال (FIFA) الملعب ديال الدار البيضاء

انطلقت الأشغال فيه كاين واحد الجانب إنشاء الله غادي يكمل، ثانيا انهاء الأشغال بمركب فاس نقدرو نگولو أن الأشغال اليوم وصلت لأكثر من 95٪ وتنتمناو إن شاء الله قبل إنتهاء هذا الموسم الرياضي يكون هذا الملعب جاهز على حساب أحوال الطقس إلى ساعدتنا أحوال السقط باش (Gazon) يطلع يمكن من هنا لشهر ماي يكون واجد.

الشطر الآخير بناء ثلاثة ملاعب في إطار هذا البرنامج الاستعجالي بكل من طنجة والدار البيضاء والرباط الدراسات انتهت والأكثر من ذلك تعطات الصفقات (Le terrassement ديال Les marchés) أشغال التهيئة تعطات هاذي شهر خلال السنة الماضية حيث خصصنا واحد الغلاف مالي ديال 100 مليون درهم في الميزانية ديال 6 أشهر الماضية، إذن هاذ البرامج التعاهد ديال الحكومة حنا غاديين معه، تيبقى الشطر الثاني المحور الثاني لي هو كان البرنامج ديالنا عن المدى المتوسط وهو داخل في إطار المخطط الحالي فيما يخص الملاعب الأخري ديال المدن الأخرى حنا غادين معها ونتمناو إنشاء الله تكون الموارد كافية باش نكملو مشروع هذا المحوار لي هو على المدى المتوسط وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب سي السباعي تفضلوا.

السيد المستشار مبارك البساعي:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد الوزير على هاذ الجواب المقنع لي في الحقيقة هو جواب مقنع إلا أن العديد من المشاريع السيد الوزير في أنحاء البلاد لم ترى النور إلى حد الآن ومن بينها المركب الرياضي بمدينة آسفي هذا المشروع الذي صرفت عليه عدد كثير من الأموال ديال الدولة وبقي مجمدا منذ سنين واتخذ من طرف منحرفين ملجأ لهم و... وهاذ الأموال لي تتعاد بالملايين السيد الوزير لو انجزت في شي معمل أو في شي لوزين كن رجعت بالنفع على هذا الإقليم السعيد، هاذ الإقليم لي عزيز علينا، سمعنا السيد الوزير كاين مخطط واش هاذ المدينة حتى هي داخلة في هذا المخطط لي نتوما تتگولو عليه؟ واش كاين مشاريع أخرى جديدة لي دارت ليها الدراسة وهذا المركب لي تخسرت غليه العدد ديال الأموال وبقى هگاك وش غادي يشوف النور حتى هو معكم في هاذ المخطط لي أنتما تكلمتوا عليه أولا؟ ولهذا نطلب من السيد الوزير أن يعمل جادا باش يخرج هذا المشروع لحيز الوجود وباش اطمأن ساكنة هذا البلد لأن تيسمعوا بأن مركبات خراين تيتقامو في بلدان أخرى من جديد وهذا المركب منذ عشرات السنين لم يرى النور، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار،

هناك رد على تعقيب السيد المستشار، سي الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير:

السيد الرئيس ، تنظن أن هذا الشطر هذا خارج عن السؤال طبعا ولكن أنور للرى العام والتنوير للسادة المستشارين المحترمين غادي نقول واحد 2 كليمات على هاذ المركب ديال آسفي يعني حقيقة مركب أسفي أزيد من 10 سنوات هاذ المركب كان غدي يدار بتعاون بين وزارة الشبيبة والرياضة والجماعة المحلية أولى البلدية والمكتب الشريف للفوسفاط، ودارت دراسة وتعطات الإنطلاقة في البناء إلا أنه اتضح أن الدراسة التقنية لي دارت ما كانتش صالحة، بدى ها ذاك البني تيهبط وإذا بي ولا مشكل باين واش الهدم أولى الترميم أولى التقوية ديال الأجهرة الكائنة أولى بناء ملعب آخر هدي هي المشكلة لي كانت ولكن أنا شفت هذا الموضوع بكل ما يستحقه من أهمية ودرت واحد العدد ديال الإقتراحات حنا كوزارة مستعدين نبداو نستمروا في العملية نجيبو المساهمة ديالنا الى كان المكتب الشريف للفوسفاط يكمل المساهمة ديالو والجماعة المعنية غدي دير المساهمة ديالها أنا مستعد مايمكنش لينا نخليو بلادو مدينة مهمة جدا بحال آسفي.

نخليوها تتشوف في هاذ الأطلال مع الأسف گاع من ماتيكون والو الناس تتگول (لاعين شافت ولا قلب وجع) ولكن ميمكنش لينا

نخليو هاذ الأطلال هكذا أنا مستعد نشوفو نتوما لمنتخبين مرحبا بكم ومع السلطات المحلية ومع الجماعات نقدو نلقاو شي صيغة وحتى المكتب الشريف للفوسفاط لانقاذ هذا المشروع إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له كذلك على مساهمته في هذا الحوار، ننتقل الى آخر قطاع المدرج في هاته الجلسة هو قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري السؤال الأول يتعلق بإعادة النظر في التعويضات عن الإقامة ببعض الأقاليم سؤال قدم من طرف المستشار المحترم سي المفضل بن علوش، السيد المسشتار لكم الكلمة.

السيد المستشار المفضل بن علوش :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

طبقا لمضقتيات قانون الوظيفة العمومية فإن التعويضات عن الإقامة ببلادنا تنقسم إلى 3 مناطق، هناك منطقة (أ) يتم التعويض فيها بنسبة 10٪ من الراتب الأساسي ومنطقة (ب) يتم التعويض بنسبة 15٪ من الراتب الأساسي، ومنطقة (ج) يتم التعويض فيها بنسبة 25٪ والملاحظ أن التقسيم المشار إليه أعلاه أضر بكثير من الأقاليم الجديدة والتي كانت تابعة لعملات وأقاليم رتبت في المنطقة (أ) بل نجد أن أعضاء الجهات تألفوا من 3 أقاليم أو 4 اقليمين في المنطقة (ب) و3 في المنطقة (أ) لذا أسائلكم السيد الوزير.

أولا عن المعايير التي يتم بواسطتها تصنيف هذه المناطق؟ وثانيا متى ستراجعون هذا التصنيف حتى يرفع الحيق على الكثير من الموظفين وعلى الخصوص العاملين بالأقاليم القروية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزيرمحمد خليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال المطروح من السادة المستشارين المحترمين، يطرح 3 أجوبة من أجل تصور هذا الموضوع، أولا بخصوص المعايير التي يتم بواسطتها تصنيف المناطق، إن التعويض عن الإقامة المقررة لفائدة موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية قد تم تحديده على أساس تقسيم موقت لتراب المملكة الي 3 مناطق (أ) و (ب) و (ج) هذه المناطق التي تضم كل واحدة منها مجموعة من الأقاليم والعملات والدوائر والجماعات كما أن تحديد قيمة التعويض أخذ بعين الإعتبار المعطيات الخاصة بالعملات والأقاليم كالمناخ والتضاريس والبعد عن المركز حيث نجد أن العملات الأقاليم البعيدة التي تتميز بمناخ حار أو بارد أو تضاريس صعبة مصنفة في المناطق (أ) أو (ب) في حين نجد أن المناطق الأخرى مصنفة في المنطقة (ج).

تساؤلكم الثاني حول مراجعة هذا الوضع نأكد لكم أن الطابع الموقت طبقا للمادة الرابعة من المرسوم الصادر في 31 دجنبر 73 بشأن أجور وموظفي الدولة والجماعات المحلية والعسكريين يتقضون أجرة شهرية وبتحديد بعض التدابر المتعلقة بأجور المستخدمين في مختلف المقاولات كما تغييره وتنميته ولاسيما بالمرسوم الصادر بتاريخ 2 فبراير 77 وبالنظر الى التطور الذي عرفته مناطق المملكة في إطار سياسة التنمية الجهوية وإعداد التراب الوطني التي تنهجها الدولة موازاة مع التعديلات المتوالية التي عرفها ظهير 59 المتعلق بالتقسيم الإداري للمملكة فإن الترتيب الحالي للمناطق أصبح

متجاوزا مما يستدعي اعادة النظر فيه أخذ بعين الإعتبار الظروف المناخية والنشاط الإقتصادي والوضعية الإجتماعية والثقافية لكل ولاية أو عمالة أو اقليم ومن ثم فإن التعديلات التي تطرأ بين الحين والآخر على التقسيم الإداري للمملكة تجعل قضية إعادة ترتيب المناطق مطروحة باستمرار لمواكبة هذه العديلات.

لذا وفي نطاق برنامج الحكومة العام لإصلاح الإدارة فإن إعادة النظر في ترتيب المناطق 3 ضمن برنامج اصلاح نظام الأجور بشكل عام وذلك وفق معايير تأخذ بعين الإعتبار التقسيم الإداري الحالي للمملكة وتراعي بالأساس الموقع الجغرافي والبنيات الإقتصادة والاجتماعية والثقافية ومستوى التجهيزات المتواجدة لكل منطقة وظروفها المناخية. شكرا للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب سي عبد القادر العسولي، لكم الكلمة سي المستشار.

السيد المستشار عبد القادرالعسولي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم لتنهدفو من السؤال ديالنا هو الرفع من قيمة ديال التعويضات، نحن كذلك كان التصور دالنا تيرمي لهاذ الصيغة لنجيدوا بها فعلا بأن المعايير المعتمدة جاليا (دردشة) إذن غير لي بغيت نشير ليه وحنا نشاطر السيد الوزير في هذا التصور لي فعلا الغاية ديالنا مطرحة هاذ السؤال هو أن هاذ التعويض الحالي فهو متجاوز ثم كذلك واحد الجانب لي خص تراجعوا لإدارة تفكر فيه بشكل متسرع هو أن البعض كيتم التنقيل ديالو مثلا أو تيشارك في حركة من (ج) إلى(أ) وتيبقى تيستافد من التعويضات لمدة سنوات عاد من البعد تتعرض واحد النوع ديال... خص تدارك ديال هاذ الجانب هذا، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الموالي دائما في قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بمفهومه العام، سؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين، سي أحمد المالكي، نور الدين برگاع، عمر الكردودي وسي محمد عذاب الزغاري، سي المالكي لكم الكلمة.

السيد المستشارأحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أطرح قضية هامة تخص الإصلاح الإداري وتتمثل في ممارسة بعض الموظفين المزاولين مهامهم في الموسسات العمومية لأكثر من وظيفة في مؤسسات وقطاعات وخاصة دون سند قانوني، وهذه الظاهرة يقومون بها خاصة موظفون بمؤسسات التابعة للدولة كقطاع الصحة والجماعات المحلية ورجال التعليم وذلك على حسب مردودياتهم بالإدارة العمومية بل الوضع تجاوز كذلك بمزاولة بعضهم وظائف إضافية خاصة بمؤسسة التعليم الحر داخل أوقات عمل الإدارة العمومية، ولقد استبشرنا خيرا حين صدر المنشور للوزير الأول في الموضوع ولكن للأسف الشديد كباقي المناشير والمذكرات لم يكتب لها أن تجد الطريق لتطبيق والتنفيذ، وأعرف حالات لبعض الموظفين الذين يزاولون أكثر من وظيفة بعدة مؤسسات تعليمية حرة داخل أوقات العمل الإداري دون حسيب ولا رقيب والدولة تؤدي لهم الأجرة على أساس عملهم الإداري.

وسؤالي السيد الوزري المحترم، أين هي الرقابة الخاصة بهذه الحالات؟ ومتى يمكن أن تقوم وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لضبط هذه التجاوزات في حين أن الشباب العاطل الحاصل الشهدات الذين تعرفهم بلادنا هم أولى بهذه الوظائف الإضافية التي يزاولونها الموظفون الرسميون التابعين للمؤسسات العمومية؟ ونخشى أن تكون مقاومة التغيير قد

ضربت أطنابها داخل الحكومة والإدارة التابعة لها وليس خارجها وإلا كيف نفسر عدم الامتثال لقرار الوزير الأول؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بالفعل كما تفضل السيد المستشار المحترم هناك منشور للسيد الوزير الأول يمنع الجمع بين الوظيفة والأنشطة الحرة بهدف التصدي لجميع الممارسات التي تأثر بكيفية مباشرة على مردودية المرافق العمومية، نستطيع أن نؤكد أن منشور السيد الوزير الأول يدخل في إطار تطبيق البرنامج الحكومي الذي أساسه ترسيخ القواعد الأخلاقية العامة بالمرفق العام وتحسين التدبير العمومي الذي يجد أساسه ومركزه الأساسي في إطار نطاق حسن التدبير ومن تمت فإن منشور السيد الوزير الأول يعطي الإضاءات ويعطي التوجيهات القوية من أجل القضاء على مثل هذه الظاهرة، وتطبيقا لهذا المرسوم وتنفيذا للبرنامج الحكومي فإن وزارة الوظيفة العمومية، تنكب حاليا علي اعداد مشروع قانون يهدف الى تغيير وتتميم الفصل 15 من ظهير 1958 الذي يعتبر بمثابة النظام الأساسي في الوظيفة العمومية حتى يتسنى اخضاع جميع موظفي الدولة و الجماعات المحلية لقاعدة منع الجمع بين وظيفتهم وأي نشاط مهني آخر يدر عليهم دخلا أو ربحا.

من جهة أخرى أؤكد لكم أنه تمت إضافة الفصل 15 المكرر الذي يشتمل على أحكام قانونية تمنع على موظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية، وكذا على جميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب عمومية بإدارة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهيئات التي تملك فيها الدولة أكثر من 50٪ من رأس مالها بين أجرتين أو أكثر تؤدى مقابل مزاولة وظيفة عمومية أو مهنة بصفة رسمية أو ثانوية مهما كانت طبيعتها أو صفتها، من ميزانية الوزارات أو الهيئات المذكورة ومن ثم فإنه ليس هناك عدم امتثال للمنشور السيد الوزير الأول بل هناك إرادة حازمة من أجل تطبيق تماما هذا المنشور والحرص على تصنيف الفصل 15 المكرر من ظهير 1958 وأيضا الإعداد لتقديم تعديل جديد على الفصل 15 كذلك من أجل أن يكون هذا العمل الذي ليتنافى مع سلوك ومع ميثاق حسن التدبير ومع سير المرفق العام.

من أجل كل تلك الإجراءات التي كانت تتم إجراءات متجاوزة وإننا بصدد يعني الإنفتاح على الجميع وأؤكد للسيد المستشار المحترم أنه إذا كانت هناك حالات لديه كما أكد ذلك في سؤاله فإننا مستعدون من أجل أن ندفع بهاذ المستوى من الإصلاح إلى الأمام حتى يكون القانون هو المطبق والقانون وحده، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

بهذا نكون قد جئنا على نهاية الجلسة المخصصة على الأسئلة الشفهية المتعلقة بمراقبة السادة المستشارين للحكومة.

أشكر السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري على أجوبته وأعلن عن رفع هاته الجلسة علما أنني أعلن كذلك عن افتتاح الجلسة الموالية للدراسة والتصويت في إطار القراءة الثانية لمشروع القانون الرقم 99-20 المتعلق بتنظيم الصناعة والسينيماتوغرافية إلاسمحتم هذا النص كما هو في علمكن سبق أن صادقنا عليه في مجلس النواب بالإجماع وأحلناه على مجلس النواب الذي عدله ورجع له في إطار قراءة ثانية هاتي هي القراءة سبقت اللجنة المختصة أن تمت درست المواد المعدلة وصادقت عليها.

رفعت الجلسة.